وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت -

ملحقة قصر الشلالة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال

متطلبات تجسيد الثقافة المقاولتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الطالب:

- شرفي مراد

تحت إشراف الأستاذ:

- لكحل الأمين

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى على انجاز هذا العمل المتواضع

الى أغلى ما أملك في الدنيا إلى التي حملتني وهنا ووضعتني وهنا وارضعتني عذب الحنان وصفاء لحب والإخلاص.

الى من كانت شمعة تنير دربي الى من كانت تسقيني دعاء حتى وصلت الى أسمي المراتب.....والديا.....

الى من شاركونا حلو هذا الزمان ومره، فجمعنا بيت واحد جدرانه التعاون والوفاء وسقفه المحبة الأبدية.

الى الاخوة والاخوات.....

الى كل زملاء الدراسة الذين جمعتني نهم أحلى الأيام خلال مشوار الدراسة.

الى كل من مد لنا يد العون حتى ولو بالكلمة الطيبة

مقدمة

تعتبر التنمية داخل المجتمع من أبرز الركائز الأساسية للدولة، وبالتالي فإن نمو وتقدم المجتمعات وتزايد رأس المال يمثلان الشرطين الرئيسين للنمو السريع، وقد ظهر رأس المال البشري والذي يمثل أحد مكونات الفكر المقاولاتي، وهو ميزة يمتاز بها بعض الأشخاص تمكنهم من اتخاذ قرارات لها أهمية كبيرة حيث يمتلكون القدرة على تحليل القرارات وتجسيدها على أرض الواقع، عن طريق الإبداع والابتكار الذي يقوم بها افرد المجتمع بصفة شخصية أو جماعية وهو ما يعرف بالفكر المقاولاتي.

إن المقاولاتية وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في السنوات الأخيرة تحظى بعناية واسعة من طرف الدولة، حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل للعناية بالمرافقة المقاولاتية التي تساهم في تقليل الصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجه المقاولين، وذلك عن طريق العديد من الهيئات الداعمة والمرافقة لهذه المؤسسات التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تطبيق وتجسيد إبداعاتهم وأفكارهم على أرض الواقع من خلال توجهات ونصائح وارشادات لتفادي الأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولضمان السير الحسن لهذه للمؤسسة وخاصة في مراحلها الأولى من بداية نشاطها، حيث أنها تعتبر مرحلة حساسة في انطلاق مشاريع المقاولين.

وفي الجزائر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي فقد أدى التحول إلى نظام الاقتصاد الحر إلى بروز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص كأداة فعالة لامتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى غرار الكثير من دول العالم قدرت الجزائر أهمية المقاولاتية في هذا النوع من المؤسسات حيث قامت الدولة بوضع استراتيجية مبنية على منح الشباب الراغبين في ممارسة مقاولاتية خاصة بهم مجموعة من الامتيازات المالية والضريبية إضافة الى إجراء المرافقة من خلال المشاتل وحاضنات العمال.

I. الإشكـاليـة.

إن التوجه إلى المشاريع الصغيرة كان تغييرا واسعا وليس مجرد إنحراف مؤقت، ما يميز الفترة الاقتصادية الجديدة أنها تعتمد أقل في المدخلات التقليدية للموارد الطبيعية، العمل، رأس المال، وأكثر في المدخلات من المعرفة والأفكار وهو ما يعرف بالاقتصاد المقاولاتي. إن تزايد درجة عدم اليقين يخلق فرصا للمقاولات الصغيرة والشبابية، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع معدلات ريادة الأعمال، إلا أن هناك دراسة تشير إلى أن هذا التغيير لا يحدث في جميع الدول في نفس الوقت وبنفس الدرجة.

بما أن أفراد المجتمع يؤثرون ويتأثرون البيئة، فإن الثقافة تختلف من مجتمع لآخر، فسلوكيات الأفراد وأفكارهم تجاه ما يحدث يتوقف على تلك الثقافة التي يعيشون بها، لذلك تلعب الثقافة دورا هاما في حياة الأفراد والجماعات، وبالتالي لا يمكن وضع تفسيرات لسلوكهم دون الرجوع إلى الثقافة السائدة في المجتمع.

هناك بيئة تساهم إيجابا في تنمية اقتصاد المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال التشجيع على إنشائها، نموها وتطورها، وذلك بتوفير مختلف الشروط الضرورية من دعم مالي وفني إلى جانب إعداد المقاولين ومرافقتهم، كلها عوامل تساهم في زيادة عدد المؤسسات الناجحة، لكن في بلدان أخرى نجد أن ظروف البيئة وثقافتها تؤثر سلبا على وجود هذا النوع من المؤسسات.

وإنطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **كيف يمكن للثقافة المقاولتية التأثير على نمو إقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية حول موضوع الدراسة وعرضها كما يلي:

- **لما هناك تفاوت في عدد المقاولات بين الدول؟**
- **هل المقاول يحتاج الى ثقافة خاصة لنجاح مؤسسته؟**
- **ماهي العوامل التي توجه الثقافة المقاولتية للأفراد؟ وهل البيئة المحيطة بالمقاول تساعد المقاول في الجزائر؟**

I. الفرضيات.

محاولة منا الاجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة تم إقتراح الفرضيات الرئيسية التالية:

- وجود طبقة من الأفراد الأكفاء يتمتعون بالثقافة المقاولاتية يؤثر على النمو الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وجود بيئة محفزة يشجع على بعث الثقافة المقاولاتية ويؤثر على النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II. المنهج المستخدم.

"إن طبيعة البحث العلمي يجعل الباحث يستخدم أسلوب معين و منهج خاص في التحليل باستخدام مجموعة من القواعد للوصول إلى الحقيقة"، وهناك من يعتمد على التكامل المنهجي باستخدام أكثر من منهج وفقا لمبدأ المرونة حسب الحاجة.

تم الاعتماد في الجانب النظري على الأسلوب الوصفي لفهم الأجزاء المتعلقة بالثقافة والمقاولتية والإلمام بجوانبها وعلاقاتها مع بعض، كما تم الاستعانة بأسلوب الدراسة التحليلية من خلال تناول المحددات الفردية للمقاولات إلى جانب المحددات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية للبيئة التي تؤثر على الثقافة المقاولاتية وسلوك الأفراد.

وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج الإحصائي من أجل التوصل إلى معرفة واضحة بشأن السلوك المقاولاتي في الجزائر من خلال تحميل إحصائيات حول سلوك إنشاء المقاولات في الجزائر، ومحاولة لتفسير هذا السلوك تم دراسة مدى تأثير متغيرات الثقافة للمجتمع على نمو قطاع المقاولات من خلال جمع المعلومات ثم تحليلها.

III. حدود الدراسة.

إن طبيعة الموضوع والوقت المحدد يجعل وضع حدود لهذه الدراسة، حيث تم التركيز في الجزء الأول من الدراسة التطبيقية على تطور المقاولات الموجودة في القطاع الرسمي، ولم يتم تناول مقاولات القطاع غير الرسمي، أما في الجزء الثاني من الدراسة تم التركيز على دراسة العوامل الثقافية انطلاقا من توجيهات الأفراد ونيتهم في إنشاء المقاولات اعتمادا على

مختلف المعايير والمحددات التي توجه السلوك، أما الثقافة في شطرها الثاني انطلاقا من تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع فتتطلب دراسات لاحقة في المستقبل.

أما الحدود المكانية فشملت الجزائر كمثال شامل من حيث تطور المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا مدى توسعها وانتشارها على كل أقاليم البلاد.

والحدود الزمانية فقد شملت الدراسة واقع التطور الحاصل في المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

IV. أهداف الدراسة.

يمكننا تلخيص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

– المساهمة في نشر الثقافة المقاولاتية في الجزائر من خلال تطوير البحث في هذا المجال وتشجيع انشاء المشاريع الجديدة التي يمكن أن تساهم في خلق الثروة ورفاهية المجتمع.

– الوصول إلى أهم المحددات الشخصية والبيئية التي تؤثر على التوجه المقاولاتي في الجزائر.

– جذب إهتمام الشباب لموضوع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفجير طاقاتهم وتحقيق التنمية لمجتمعهم والمساهمة في الحد من هجرة الأدمغة.

– معرفة مدى إمتلاك المحيط الذي تنشأ فيه المقاولات الصغيرة والمتوسطة على المؤهلات اللازمة لإنشائها والمحافظة عليها وإستمرارها في ظل البيئة المتغيرة.

– الوقوف على أهم التجارب والإستراتيجيات الداعمة للتوجه المقاولاتي في العالم قصد الاستفادة منها.

– الوقوف عمى أهم التحديات التي تواجهها عملية انشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة منذ أن تكون فكرة إلى أن تتجسد على أرض الواقع.

– يعتبر نجاح اقتصاد المقاولات الصغيرة والمتوسطة خطوة هامة للتحول إلى مؤسسات كبيرة في المستقبل.

V. أهمية الدراسة.

تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين متغيرين معقدين، كل واحد منهما يحتاج إلى دراسة عميقة ودقيقة: الثقافة والمقاولتية.

حيث تتناول الدراسة تلك الخصائص المتعلقة بالمقاول باعتباره عنصرا فعالا في التنمية الإقتصادية، وتركز أيضا على خصائص البيئة في تحفيز السلوك المقاولاتي، فالمقاولات الصغيرة والمتوسطة إعتبرتها العديد من الدول إحدى دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الزيادة في حجم الاستثمار وتوفير فرص العمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة، بحيث أصبحت تمثل العمق الإستراتيجي لهذه الدول مما جعلها تتزايد بكثرة في الآونة الأخيرة على المستوى العالمي، إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم الإهتمام بتحفيز الأفراد على إنشائها، تأهيلها وتشجيعها على النمو من أجل مواكبة التطورات والقدرة على مواجهة المنافسة وتحقيق السبق إلى ما هو جديد.

إن التطورات الحاصلة في سياسات وإستراتيجيات الدولة يصاحبه تطور في سلوكيات الأفراد في المجتمع، مما يجعل الثقافة متغيرا فعالا في توجيه هذه السلوكيات إتجاه المقاولاتية نتيجة لتفاعل الأفراد مع المتغيرات البيئة التي يعيشون فيها.

إن فهم ثقافة الأفراد عامل مهم بالدرجة الأولى من أجل وضع إستراتيجيات فعالة تتلاءم مع هذه الثقافة وتطويرها.

VI. الدراسات السابقة.

إن الاطلاع على الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع المقاولاتية شيء مهم من أجل تحقيق التراكمية في مجال البحث العلمي، إلى جانب إمكانية الوصول إلى الفجوة المعرفية بهدف التطوير، تقديم بدائل، تفسير واكتشاف مؤثرات جديدة للعلاقات بين السلوك المقاولاتي والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

من بين الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت موضوع السلوك المقاولاتي وتطور انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع نجد:

1. دوافع وأنواع المقاولين.

للباحثين "**Sabrina Bellanca** " و "**Oliver Colot**"، وتهدف هذه الدراسة الى الوصول الى تقديم تصنيف للمقاولين، والذي يسمح بالتعرف على طبيعة دوافعهم بالإضافة الى تحديد خصائص كل صنف من المقاولين انطلاقا من استخدام مجموعة من المتغيرات التوضيحية كالتاريخ المهني للفرد، الأسرة، المشاريع المستهدفة... إلخ.

أكدت الدراسة أن التحفيزات الأساسية التي عبر عنها المقاولون البلجيكيون هي تلك التي تم عرضها في الأدبيات، فتمثلت في الدوافع الإيجابية، الحاجة إلى الاستقلالية، تحقيق الذات، السلطة...إلخ، أي أنهم في الأساس مقاولون متحفزون.

وسمحت الدراسة التطبيقية بالتمييز بين المقاولين، حيث هناك من أجبروا على خلق مقاولاتهم نتيجة لعدم الرضى عن العروض المقدمة إليهم في سوق العمل، كما تبين أن 64.89 ٪ من عينة الدراسة يتميزون بتحفيزات إيجابية وهم المقاولون العاطفيون والمقاولون بامتياز، التفرقة بين النوعين تميز بين المقاولين الذين يرغبون في الحفاظ على تراث الأسرة، والمقاولين الحقيقيين الذين يريدون قبل كل شيء خلق مقاولاتهم، أما المقاولين المجبرين نتيجة لتحفيزات سلبية فيم يمثلون 3.19 % من عينة الدراسة.

2. دراسة أثر هيكل الشبكات الاجتماعية على المشاركة المقاولتية.

للباحثين " Kim Klyyver" و "Kevin Hindle " و" Denny Meyer " وذلك سنة 2007، أين افترضوا بأن المنتمين إلى الشبكات الاجتماعية يزيد من احتماليهم ليصبحوا رجال أعمال، وتوصلوا إلى أن المشاركة المقاولاتية تزداد أهميتها من خلال معرفة شخص أنشأ مؤسسة خلال السنتين السابقتين، وبالتالي فإن الشبكات الاجتماعية تساهم في زيادة المشاركة المقاولاتية في المجتمع إلا أن هذا التأثير يعتمد على الثقافة أي أن الأثر من الشبكات يختلف عبر ثقافات الدول وخلال العملية المقاولاتية.

النتائج المقدمة في هذه الدراسة تؤكد إلى حد ما الأدلة السابقة فيما يخص الاختلافات الثقافية ضمن ممارسة الشبكات الاجتماعية التي يعتمد عليها المقاولون.

كما تشير الدراسة إلى أنه من الصعب التعرف على أوجه التشابه في الثقافات بين البلدان لكن يمكن القول أنه ليس فقط الثقافة المرتبطة بالدول هي التي تحدد أنماط التواصل لكن يوجد ظواهر أخرى وإرتباطات بين هذه الظواهر تتعمق

بكل دولة كالتطور الاقتصادي، الكثافة السكانية، البنية التحتية المادية، السياسات المقاولاتية والبرنامج أو التطور التكنولوجي.

لذلك يعتبر الباحثون دراسة استخدام هذه العوامل وعوامل أخرى على المستوى الوطني لشرح كيف تختلف ممارسة الشبكات الاجتماعية عبر الدول من الدراسات المهمة في المستقبل.

كما أشارت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى الاستثمار في الأبحاث ليس فقط التي تبين اختلاف الشبكات عبر الثقافات وانما الاستثمار في الميكانزمات التي تقود إلى تنوع الشبكات المقاولاتية ودراسة ماهي القيم التي تؤثر على الشبكات في مختلف مراحل العملية المقاولاتية، بالإضافة إلى دراسة أثر معرفة مقاولين فاشلين وفي المقابل معرفة مقاولين ناجحين.

3. دراسة تأثير القيم والمحيط على التوجه الإستراتيجي للمقاول الخاص الجزائري.

للباحثة "ثابت وسيلة" 2006، افترضت أن الملكية والسلطة سبب التوجهات الإسترتتيجية الخاصة، وأن القيم الذاتية للمقاول ومعطيات البيئة قد تؤثر على النمو والاستقلالية كما يمكن أن يكون العكس. من أجل الاجابة على إشكالية إذا ما كان الربط بين الملكية والسلطة يسمح بتفسير منطق وظيفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ هذا الجمع والاستدلال للأدوار يترجم بمواقف محددة مقابل استراتيجية نمو المؤسسة، أم أن النمو والاستقلالية يمكن أن تتخذ نهجا معاكسا؟

النتائج المتوصل إليها هي أن المقاول في تأثير كلي متبادل مع مؤسسته، فمن خلالها يعكس توجهاته، نجاحه الشخصي، الاجتماعي وتصور عالم الأعمال. كما بينت الدراسة التطبيقية أن المقاول الخاص الجزائري يختار التوجهات المضمونة، كما أن أهدافه هي موضوع متغيرات خلال عملية تطور المؤسسة، لكن في العموم أهداف المسيرين هي الترجمة الحقيقية للاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى أن المقاول الجزائري يتميز بمجموعة من الخصائص: يملك مؤسسته وبالتالي يملك السلطة لتجعله متخذ القرار الوحيد ويتحفز بالاستقلالية، الحاجة إلى الإنجاز، الرغبة في تطوير الأفكار الخاصة، الحاجة إلى التقدير الشخصي، النمو والسلطة، البقاء والإستمرار. كذلك يظهر بعض التناقضات، القيم التي تحدد النمو تتعارض مع القيم المرتبطة باستقلالية المؤسسة.

كما أن الدراسة بينت الاختلاف بين ثلاث مجموعات من المقاولين الجزائريين، المجموعة الأولى تجمع بين مقاولين لنشاطات وصلت إلى مرحلة النضج، فيم يبحثون عن النجاح من خلال الاستغلال الأحسن للسوق الحالي، المجموعة

الثانية تهدف أكثر إلى النمو مقارنة بالبقاء، المجموعة الثالثة تسعى إلى إستراتيجية الاستقلال، وبالتالي يمكن لإستراتيجيتها أن تتطور ضمن إستراتيجية النمو أو الإستقرار، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العائلية.

وعليه يمكن القول أن الباحثة ركزت على تأثير القيم الذاتية للمقاول على عملية وضع إستراتيجيات والنمو داخل مقاولات موجودة في السوق.

VII. التقسيم المنهجي للدراسة.

في المقدمة العامة تم تقديم الموضوع والإشكالية التي عولجت في هذا البحث، إلى جانب عرض الفرضيات وأهم الدراسات السابقة التي كان لها علاقة بالموضوع، وتبيين أهمية وأهداف البحث ودوافع اختياره، المنهج المستخدم لمعالجة المعطيات.

يتناول **الفصل الأول** وتحت عنوان الاطار النظري للمقاولتية، بحيث احتوى على 03 مباحث، يعالج **المبحث الأول** بعنوان مفهوم المقاولتية أربع مطالب، **المطلب الأول** حول تعريف المقاولتية عند الكثير من علماء الإدارة والاقتصاد، وأيضا يعالج **المطلب الثاني** التطور التاريخي للمقاولات في الاقتصاد العالمي والعربي والجزائري خصوصا، أما **المطلب الثالث** فعالج موضوع المقاولات من وجهة نظر أكاديمية من خلال مقاربات ونظريات التي حاولت معالجة هذه الظاهرة بأسلوب يغلب عليه الطابع العلمي النظري، **والمطلب الرابع** يدرس معايير وخصائص تحديد المقاولات من خلال عدة معايير منها ما هو اجتماعي واقتصادي ومنها ما هو قانوني وتكنولوجي.

المبحث الثاني جاء بعنوان مقاربات ومحددات الثقافة المقاولتية، تناول **المطلب الأول** الثقافة المقاولاتية من وجهة نظر اقتصادية، **والمطلب الثاني** يدرس المقاولاتية من وجهة نظر سلوكية اجتماعية وأهم ما يميز الشخصية المقاولتية وخصائص الشخصية والسلوكية للمقاول، أما **المطلب الثالث** يعالج الثقافة المقاولتية من وجهة نظر تسييرية.

المبحث الثالث يعالج دور المقاولات في التنمية الاقتصادية ومدى مساهمته في تنمية وتطوير البلد اقتصاديا وذلك من خلال ثلاث مطالب، **المطلب الأول** حول مفهوم عملية التنمية وابعادها المادية والاجتماعية والسياسية والحضارية، أما **المطلب الثاني** يعالج دور المقاولات في سوق العمل والتنمية الصناعية عموما كذا دوره على مستوى الفرد والمجتمع وكيفية رفعه لمستوى الكفاءة الإنتاجية وتدعيم التنمية الإقليمية والمحلية، اما **المطلب الثالث** يؤكد على الأهمية الاجتماعية للمقاولات في التنمية الاقتصادية للبلد وتكوين نسق من الأداء العالي في الاعمال وتطوير المشروعات التقليدية، وختاما **خلاصة الفصل** والتي كانت جامعة لمحتوى الفصل.

يدرس **الفصل الثاني** الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال 03 مباحث، يعالج **المبحث الأول** مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال 03 مطالب أساسية، **المطلب الأول** يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة تعريفات لدول مختلفة **والمطلب الثاني** يعالج معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **والمطلب الثالث** حول أنواع هذه المؤسسات وتصنيفاتها.

المبحث الثاني حول أهمية وخصائص وكذا التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يعالج **المطلب الأول** أهمية هذه المؤسسات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا أهميته بالنسبة للفرد والمجتمع

المطلب الثاني حول خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى عدة أصعدة، أما **المطلب الثالث** فهو حول الصعوبات والتحديات التي تواجه.

المبحث الثالث يتحدث حول عملية الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحيث يعالج **المطلب الأول** حاضنات الاعمال كآلية للمرافقة من خلال تعريفها ومعرفة أنواعها ودورها في تطوير واستمرارية المؤسسات **والمطلب الثاني** حول الأجهزة المرافقة في الجزائر والتي يتمحور دورها حول المرافقة والتسهيل عمل هذه المقاولات الصغيرة والمتوسطة **والمطلب الثالث** حول الأجهزة الحكومية التي تدعم هذه المؤسسات.

الفصل الثالث جاء بعنوان واقع المقاولات في الجزائر، وذلك من خلال **المبحث الأول** الذي حمل عنوان التنمية والتنويع الاقتصادي للمقاولات في الجزائر، عالج **المطلب الأول** تطور تعداد المقاولات في الجزائر من خلال القوانين التي وضعتهم الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وكذا توزعها حسب القطاعات التي تخدمها أما **المطلب الثاني** فعالج واقع المقاولات ودورها في سوق العمل في الجزائر من خلال عدة إحصاءات ومدى انتشارها حسب القطاعات التي تستهدفها، **المطلب الثالث** حول انتشار المقاولات حسب قطاع النشاط.

وفي الأخير خلاصة الفصل والتي لخصت كل ما جاء مضمونه في الفصل.

المبحث الثاني جاء بعنوان تطور المؤسسات في الجزائر وذلك حسب مراحل تطور قوانين وسياسات الحكومات المتعاقبة على هذا القطاع، المطلب الأول عالج المرحلة الأولى قبل سنة 1988 **والمطلب الثاني** عالج مرحلة مهمة في تطور هذا القطاع من خلال الإصلاحات التي تلت سنة 1980 وانعكاساته على الاستثمار الخارجي، اما **المطلب الثالث** فعالج المرحلة الأخيرة من الإصلاحات التي شهدتها هذه المؤسسات وذلك بعد سنة 2001 الى غاية يومنا هذا.

وجاء **المبحث الثالث** لكي يعالج أهم مشاكل المقاولات واليات الدعم التي وضعتها الحكومة لتجنب افلاس هذه المؤسسات، وذلك من خلال تسليط الضوء على جملة من المشاكل كالتمويل، **المطلب الثاني** عالج المشاكل الإدارية وأساليب تخفيفها **والمطلب الثالث** حاول معالجة مشكل التسويق وطرق دعمه، وفي الأخير ملخص شامل للفصل وأهم ما جاء فيه.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد مجال المقاولتية من بين الأعمال التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة من طرف الدول والحكومات والمجتمع، والأشخاص المبدعين والباحثين الاقتصاديين وخاصة المقاولين، وهذا راجع إلى ما تحققه من تنمية اقتصادية، من خلال الزيادة في الناتج القومي المحلي، وإحداث توازن للسوق، وتنمية الصادرات وكذلك توفير مناصب الشغل، وتحقيق تنمية إجتماعية كالتحسين المستوى المعيشي للفرد، والتقليل من نسبة البطالة ومحاربة الآفات الإجتماعية وتحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع. إضافة إلى ذلك فإنها تساهم بزيادة مستوى الدخل الفردي وتشكل له ثروة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت إهتمامٍ لهذا المجال، وخاصة عند تحول نظامها الإشتراكي إلى إقتصاد موجه أو إقتصاد السوق، الذي يساهم أو يحفز على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فعملت على إنشاء العديد من الأجهزة الداعمة والمرافقة للشباب، الذين لديهم الرغبة والإمكانيات والقدرة في الدخول إلى، مجال الأعمال.

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى أربعة مباحث حول المقاولتية وهي كالتالي:

- المبحث الأول: مفهوم المقاولتية.
- المبحث الثاني: المقاربات والمحددات للثقافة المقاولتية.
- المبحث الثالث: دور المقاولات في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم المقاولتية.

إن الإهتمام بالمقاولتية أصبح كبيرا من طرف الدولة لأنها أضحت تمثل أحد ركائز الإقتصاد في البلد وخاصة في الوضع الحالي، وما يؤكد على إتجاه أطياف المجتمع إلى فكرة المقاولتية، ولذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

مفهوم المقاولتية، والتطور التاريخي وأهم المعايير والخصائص التي تمتاز بها المقاولات.

المطلب الأول: تعريف المقاولتية.

عرف (Marcel Moss) المقاولتية: على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، يمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها[1].

وعرفها (Gasse et Damours) بأنها" تعني مسار الحصول على شيء وتسيير الموارد البشرية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تتسم بالإستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات[2].

كما عرفها (Alain Fayolle) بأنها" حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات إقتصادية وإجتماعية لها خصائص تتصف بعدم اليقين أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة ولأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي[3].

أما تعريف Beranger وآخرون المقاولتية على أنها:

- نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- نشاط جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين إجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي[1].

---

[1] توفيق خذري وأخرون، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات، واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 2013/05/06، ص5.

[2] محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولتية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص15.

[3] صندرة صابيي، **محاضرات في إنشاء مؤسسة**، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2015/2014، ص6.

وتعرف أيضا أنها" ظاهرة معقدة وشكلا خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف مقاول الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجدة بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة، فهو يحاول جاهدا أن يعيدها موافقة للتمثيل الذي يراه.[2]

كما عرفها (Garter) هي عملية إنشاء منظمة جديدة.

وعرفها (Venkatraman) بأنها" العملية التي يتم من خلالها إكتشاف وتثمين وإستغلال الفرص، التي تسم بخلق منتجات وخدمات مستقبلية[3].

كما أن هناك علماء يقولون أن المقاولة مهمة ليس فقط للأفراد، بل للمؤسسات أيضا، فقد طوروا المهتمين بالموضوع مصطلحا خاصا وهو ''Entrepreneur'' لمصطلح المؤسسة التي تنمي وتستثمر هذه الإستعدادات في مدرائها، ويعني المصطلح ريادة داخلية أي داخل المؤسسة، فحتى تحتفظ المؤسسة بقدراتها التنافسية عليها أن تستقطب عناصر ذات إستعدادات مقاولاتية عالية وأيضا أن تحافظ عليهم من خلال توفير الأجواء لهم.

كما أن إنشاء المقاولة يستوفي ثلاث حالات مختلفة[4]:

- الإنشاء (La creation): إنشاء مؤسسة من طرف فرد أو مجموعة، في هذه الحالة يمكننا الحديث عن إنشاء مؤسسة جديدة.
- إعادة بعث المقاولة (La reprise d'enterprise) إنشاء مؤسسة من خلال بعث جزئي أو كلي لنشاطات وأصول مؤسسة قديمة.
- تفعيل مؤسسة (la réactivation d'entreprise): إعادة إقلاع نشاطات مؤسسة في سبات.

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج:

---

[1] توفيق خذري وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] يحياوي مفيدة، **إنشاء المؤسسة والمقاولتية: هل هي قضية ثقافة؟، التكوين وفرص العمل**، جامعة بسكرة، أيام: 6/7/8/أفريل 2010، ص 3.

[3] دباح ندية، **دراسة واقع المقاولتية في الجزائر وآفاقها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص21-22.

[4]

بأن المقاولتية "هي مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من خلال خلق ثروة اقتصادية وتكوين اجتماعي وإكتشاف الفرص وإستغلالها وهذا للعمل على إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير منشآت قائمة، أوهي" إنشاء مؤسسة جديدة من خلال القيام بأفعال، وممارسات نتيجة عن أفكار تم تنفيذها وتجسيدها.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمقاولات.

من المهم قبل دراسة وتحليل موضوع المقاولات، التطرق الى تاريخ هذا النوع من المؤسسات وبداية الاهتمام بها سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي.

أ- المكانة التاريخية للمقاولات في الاقتصاد العالمي.

تعتبر الأعمال الصغيرة الوحدة الأساسية التي قام عليها الاقتصاد العالمي في جميع الحضارات والمجتمعات حتى القرن السابع عشر، فأي مجتمع كان يعتمد على الحرف والمزارع وأسلوب المقايضة لسلع والخدمات التي تحتاجها الجماعة، كل هذه الأعمال كانت صغيرة الحجم وأسرية الطابع تقيمها الأسرة كمصدر رئيسي للدخل حيث تنتج ما تحتاجه وتقايض أو تبيع الفائض لسكان القرية أو المدينة، كما أن السفر من أجل الإستيراد والتصدير كان بين عدد محدود من الشركاء ويهدف في الغالب إلى تنفيذ صفقة تجارية واحدة[1].

ب- إدارة أعمال المقاولات الصغيرة.

إن إهتمام علماء الإدارة بالمقاولات الصغيرة جاء متأخرا، لأن علم الإدارة ولد وتطور لمعالجة مشاكل المؤسسات الكبيرة والإستجابة لحاجياتها الإدارية، بينما المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد التقليدي لم تكن في حاجة إلى ممارسات وأنظمة إدارية معقدة، فالمؤسسات الأسرية كان يساهم في تسييرها كل أفراد الأسرة ولم تقم على أساس تقسيم الأعمال بينهم أو الإجازات والترقيات ونظام الأجور وغيرها من الأنظمة.

منذ أواخر ستينيات القرن الماضي ومع ظهور نظريات المنافسة غير الكاملة ونظريات وفورات الحجم الكبير، انتشرت فكرة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع العيش في إطار وجود درجة كبيرة من اللايقين ومنافسة شديدة في

[1] سعاد نايف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة- أبعاد الريادة-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص48.

الأسواق ووجود خاصيات وفورات الحجم الكبير أي انخفاض التكلفة الحدية للإنتاج مع ارتفاع حجم الإنتاج، وحسب هذه النظريات، فإن معظم المنشآت الصغيرة يؤول للاختفاء أو الاندماج ضمن منشآت أكبر[1].

كما إفترض رواد علم الإدارة بأن "الإدارة العلمية" تتحقق بتنفيذ مبادئ عامة كونية تنطبق على كل المنظمات بغض النظر عن حجمها، حيث حدد "هنري فايول" الوظائف التي يجب أن يتفرغ لها كل من يريد أن يمارس عمله الإداري بأسلوب علمي والتي تشمل التخطيط، التنظيم، الرقابة والتوجيه، وأن يمارسها وفق مبادئ التخصص، التدرج ووحدة الأمر.

نفس الشيء بالنسبة ل "فريديريك تايلور" الذي طور منهجية لتقسيم الوظائف ودراسة الحركة والوقت حيث افترض بأنه على المؤسسة أن تحدد مهام كل وظيفة وفق مبدأ التخصص.

وعليه اعتمد هؤلاء العلماء بوضع أسس علم الإدارة بتحديد مبادئ وصيغ عمل واحدة وسليمة تصلح لكل المؤسسات بغض النظر عن حجمها ونشاطها، إلا أن صاحب المؤسسة الصغيرة لا يتفرغ لوظيفة الإدارة فقط بل يهتم بكل وظائف المؤسسة، كما أن المؤسسة الصغيرة لا تستطيع اعتماد مبدأ التخصص بصفة مطلقة منذ التأسيس لأنها تستخدم عمال كل منهم يمكن أن يقوم بأكثر من وظيفة.

ولذلك إنصب إهتمام العلماء الأوائل على احتياجات المؤسسات الكبيرة من أنظمة العمل، الإنتاج والتمويل والحسابات الخ، إلى جانب العمل كمديرين وتقديم الإستشارات لحل مشاكلها مقابل مبالغ كبيرة، بينما المؤسسات الصغيرة التي لا تستطيع دفع هذه المبالغ فإن مشاكلها لم تصل إلى أسماع وإهتمام هؤلاء العلماء مما جعل معظم أفكارهم تنصب على المؤسسات الكبيرة[2].

أما فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، شهدت ارتفاع طالبي العمل إلى جانب تطور التكنولوجيا في الدول المتقدمة، مما ساهم في ظهور مقاولات صغيرة ومتوسطة وأصبحت عددها يتزايد بشكل كبير ليلغي الفكرة السائدة

[1] جامعة الدول العربية وأخرون، **تفعيل الدور التنموي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إدارة العلاقات الإقتصادية، صندوق النقد العربي، 2013، ص210.

[2] سعاد نايف البرنوطي، مرجع سابق، ص50.

حول الهيمنة، وأصبحت الشركات الكبيرة تتعاقد مع هذه المقاولات من أجل تقليل التكاليف ومواجهة المنافسة الدولية.

ت- نشأة المقاولات العربية الصغيرة.

لقد عرفت كل من مصر، العراق وسوريا البداية الأولى لنشأة المقاولات الصغيرة في الدول العربية خلال العقود الأولى من القرن العشرين[1].

- بداية المقاولات العربية الصغيرة.

إن تطور الإقتصاديات الحرفية التي كانت سائدة في الدول العربية إبان الحكم العثماني ولغاية القرن التاسع عشر، شهدت تطورا كبيرا في عقد العشرينات بعد أن حققت بعض الدول العربية إستقلالها أين بدأت تشهد ولادة قطاعات الأعمال بالمفهوم الحديث المكون من مجموعة من المقاولات الفردية، العائلية والمساهمة، وكانت تتسم بأنها مقاولات صغيرة بكل المعايير المعتمدة سواء معايير العمل، رأس المال، المبيعات أو الإنتاج... الخ.

شهدت الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية نمو في قطاعات الأعمال وبالتحديد في مصر، سوريا، العراق، الأردن ولبنان، فزاد عدد المقاولات ونمت موجوداتها ومبيعاتها، إلا أن الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير سلبي عليها، فتقلص عدد المقاولات وصفيت المئات منها بحكم الخسائر المترتبة جراء الحرب.

جاءت مرحلة إعادة التعمير بعد نهاية الحرب، خاصة مرحلة الرواج الاقتصادي التي شهدها العالم والتي كان لها آثار إيجابية على قطاع الأعمال في الدول العربية التي عرفت تزايد في المقاولات في مرحلة الخمسينات، ثم شهدت المؤسسات الصغيرة نشاطا حتى عقد السبعينات، لتتوجه الأنظار بعدها إلى التحول نحو القطاع الخاص أين عرفت الدول العربية عمليات الخوصصة[2]، وزيادة الإعتراف بدور القطاع الخاص ومساهمته في التنمية.

[1] بسمان فيصل المحجوب، **رؤية إستشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشأت الصغيرة في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد03، 2003، ص61.

[2] مرجع سابق، ص62.

- **تطور المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.**

بعد الإستقلال، قامت الجزائر بإعادة تشغيل المؤسسات الإقتصادية وفقا للنظام الإشتراكي منذ 1971، أين هيمن القطاع العام على الإقتصاد إعتمادا على الصناعات الثقيلة والمؤسسات الكبيرة، مما أدى إلى عدم الإهتمام الكافي بالمقاولات الصغيرة، إلا أن هذه النظرة تغيرت في ظل محاولة تنويع الإقتصاد خارج المحروقات.

في الثمانينات، تم إعادة الإعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، أين تم القيام بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة بإستقلالية المؤسسات سنة 1988 ثم تطبيق الإصلاحات بمساعدة المؤسسات النقدية والمالية الدولية لخوصصة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص مما جعل المقاولات الصغيرة والمتوسطة تعرف إهتماما ملحوظا[1].

إلا أنه بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وما رافقها من انخفاض العملة الوطنية، وصدور قانون الاستثمار سنة 1993 بهدف ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين والخواص والأجانب.

إتجه الإقتصاد الجزائري إلى الإنفتاح بتنفيذ برامج إصلاح صندوق النقد الدولي، وبرامج التعديل الهيكلي سنة 1998 مع البنك الدولي، مما جعل الدولة تقوم بمجموعة من المبادرات المتعلقة بترقية الإستثمار خاصة فيما يتعلق بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها محورا أساسيا لنمو من خلال تطبيق القانون التوجيهي لترقيتيها في 12 ديسمبر 2001 والرفع من تنافسيتها، لتهتم في مرحلة موالية بمراكز التسهيل، المشاتل، الحاضنات، تسيير القرض المصغر، دور المقاولتية و مختلف آليات الدعم الجديدة كالحضائر الصناعية، لتمثل بداية مهمة لمحاولة تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بدلا من التركيز على قطاع المحروقات لوحده.

[1] صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، الجزائر، 2004، ص 26-28.

المطلب الثالث: الإتجاهات النظرية لمفهوم المقاولات.

تعددت وإختلفت المداخل النظرية التي تعالج موضوع المقاولات وذلك نظرا لإنطلاقها من أطر معرفية ومنهجية متباينة، إذ نجد من الناحية التاريخية أن قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات كبيرة وسريعة، ومنها حاجة الإدارة الى وجود إطار نظري للتعامل مع هذه المقاولات وحثهم على زيادة وتحسسين الإنتاج مع وجود فوارق وإختلافات في الأهداف وحاجات هذه المقاولات وضرورة الموازنة بينهما.

ومن هذا المنطلق بدأت نظريات الإدارة الكلاسيكية والحديثة بالإهتمام بحاجات المقاولات وسلوكياتها وسعيها في تحقيق أهدافها والعمل بها.

1- النموذج البيروقراطي: رائد هذا الاتجاه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber)، ويقوم المنهج البيروقراطي على المبادئ التالية:

- التخصص وتقسيم العمل والتسلسل الرئاسي.
- إلغاء الطابع الشخصي والتجرد من الذاتية والعقلانية في التصرفات.
- التعيين على أساس الجدارة.
- الفصل بين حياة الموظف الخاصة، وعمله في التنظيم البيروقراطي.

من أهم الآثار السلبية للمنهج البيروقراطي على الافراد ما يلي:

- الالتزام الحرفي بالقوانين وجعل سلوك الفرد جامدا.
- قواعد العمل الصارمة التي تمنع التغيير والنمو الشخصي والابتكار.

2- نظريات الإدارة العلمية: تعتبر دراسات فريدريك تايلور (Taylor) من أهم الإسهامات في مجال الادارة العلمية.

- ركزت الإدارة العلمية على دراسة الحركة والزمن اللازمين للوصول إلى أفضل طريقة لأداء العمل.

لم تقدم هذه النظرية نظرة شاملة لتفسير السلوك التنظيمي للأسباب التالية:

- ✓ انها تنظر للعامل كتابع للآلة، بسبب سيطرة النظرة المادية على روادها.
- ✓ إغفالها التنظيمات غير الرسمية التي تنشأ بسبب تفاعل الافراد داخل التنظيم.
- ✓ تركيزها على الحوافز المادية دون الحوافز المعنوية.
- ✓ إغفالها لمدخلات يحصل عليها التنظيم من البيئة، مثل القيم والعادات.

ومن بين رواد المدرسة السلوكية الذين حاولوا تفسير وتنظير الواقع المقاولتي وجعله يحقق أهدافه نذكر ما يلي:

1- مدرسة العلاقات الإنسانية: رائد المدرسة" إلتون مايو"(Mayo) وبخلاف النظريات السابقة افترضت نظرية العلاقات الانسانية أن الإنسان مخلوق إجتماعي يسعى لإنشاء علاقات أفضل مع الآخرين.

- ترى النظرية أن أفضل صفة إنسانية هي التعاون بدل التنافس.

أجرى" التون مايو"(Mayo) دراسات عرفت بدراسات" الهاوثورن "الشهيرة في مصانع شركة وستيرن الكتريك بشيكاغو ومن أهم نتائج تلك النظرية:

- ليس للعوامل المادية (الإضاءة، الحرارة..) الأثر الإيجابي على إنتاجية العاملين.
- العوامل الإجتماعية والإنسانية لها تأثير أكبر على معنويات العاملين وإنتاجيتهم.
- تعد العوامل الإجتماعية عاملا مهما يؤثر على سلوك الفرد.
- تؤثر العوامل الإنسانية بشكل كبير على الرضا الوظيفي للعاملين.
- يتأثر سلوك الفرد بما يمنح له من حوافز معنوية.
- ينشأ ضمن أي تجمع بشري تنظيمات غير رسمية تضع أنماط معينة للسلوك تؤثر وتحكم تصرفات الأفراد.

2- نظرية (X.Y): رائدها دوغلاس ماجريغور (McGregor) (1906-1964).

- تعتبر بداية الإنطلاق في دراسة المدخل السلوكي الحديث.
- تفترض نظرية (X) أن الإنسان بطبعه لا يحب العمل ويحاول تجنبه ويتهرب من المسؤولية، لذا على المنظمة أن تلوح له بالعقاب والتهديد.
- بالقابل تفترض نظرية (Y) أن الفرد بطبيعته يحب العمل ويرغب في تحمل المسؤولية، ويهدف للتأثير الإيجابي في سلوكه يجب إعطائه فرصة الأكبر للمشاركة في مجريات العمل.

3- سلم الحاجات لماسلو (1908-1970):

حسب هذه النظرية يتحدد السلوك الإنساني عندما يحاول الفرد إشباع حاجاته التي تأخذ شكل هرمي.

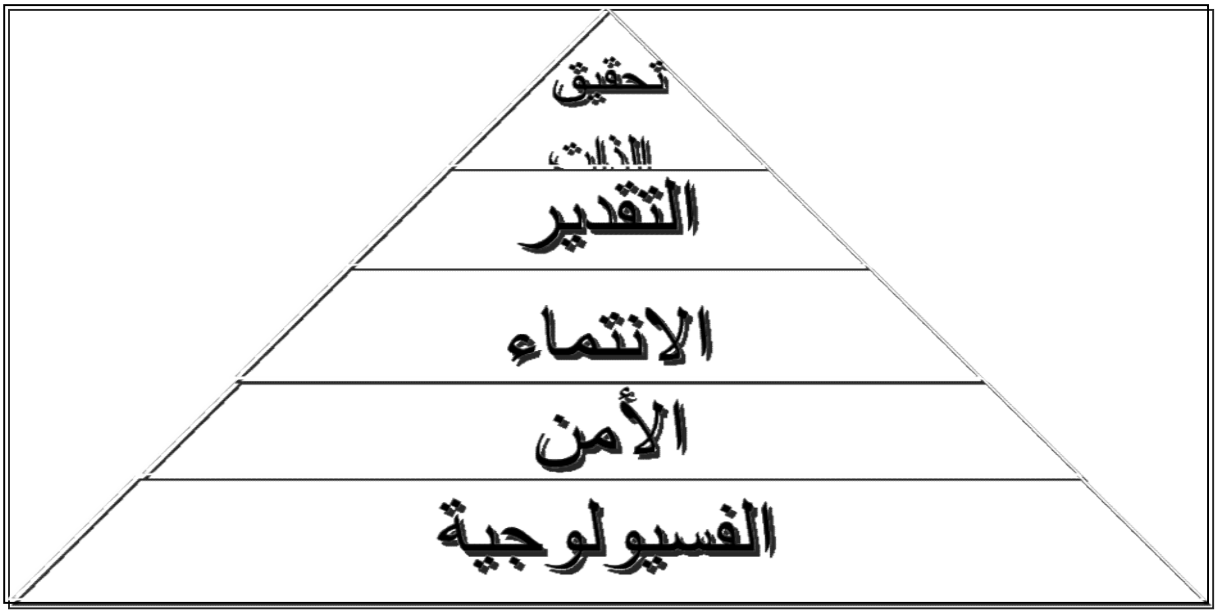

ومن الإسهامات الحديثة لعلم الإدارة:

1- يرى سيمون أن طريقة الافراد في صنع القرار تعد مدخلا لفهم السلوك الفردي

2- أسهم ليكرت (Likert) في المدخل السلوكي عندما أوضح أن رضا الافراد العاملين يزداد عندما يكون النمط القيادي قائما على أساس المشاركة.

3- ترى نظرية الادارة الموقفية أن المدير يجب أن تكييف موقفه ليتلاءم مع طبيعة وأبعاد المواقف المختلفة من التحديات التي تواجه المديرين والتي تدفعهم الى استخدام مفاهيم السلوك التنظيمي ما يلي:

- إدارة عمالة متعددة الثقافات في ظل العولمة.
- إدارة العمالة متعددة الخلفيات في البلد الواحد.
- الإتجاه لتحسين وإدارة الجودة الشاملة.
- الإتجاه لتحسين مهارات الافراد.
- الإتجاه لزيادة درجة تمكين العاملين.
- التعامل مع حالات التغيير المستمر.
- الرغبة في التجديد والابتكار.
- الإتجاه لتحسين وتطوير السلوك الأخلاقي.

المطلب الرابع: معايير وخصائص تحديد المقاولات.

هناك العديد من المعايير التي تساعد في تحديد مفهوم المقاولة الصغيرة والمتوسطة وتمييزها عن غيرها من المؤسسات.

1- المعايير الكمية

هي المعايير التي يمكن توظيفيا للأغراض الإحصائية كما تساعد الجهات التي تدع هذه المقاولات على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

أ- معيار عدد العمال: يعتبر من أهم المعايير الكمية إستخداما نظرا لسهولة قياسه عند تحديد الحجم، فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية، إلا أنه لا يوجد إتفاق عام حول عدد العمال للمقاولات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى حسب الحالة الإقتصادية، فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى للعمال من 200 الى 500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية بين 09 الى 100 عامل[1].

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص48.

إلا أن هذا المعيار تعرض للنقد لأنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب إختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤسسات تتطلب إستثمارت رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن إعتبارها من المقاولات الصغيرة، كما أن هناك مؤسسات تتطلب إستثمارت رأسمالية قليلة ولكنها توظف عددا كبيرا من العمال ولا تدرج في صنف المقاولات الصغيرة.

ب- معيار رأس المال:

يعتبر من المعايير الأساسية في تمييز حجم المقاولة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية، فالمقاولات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر تعتبر صغيرة، إلا أنه يختلف من دولة لأخرى كما أن هناك مشكلة في تحديد المقصود من رأس المال، هل هو رأس المال المستثمر من ثابت وعامل أو رأس المال الثابت.

هذا المعيار لا يصلح بمفرده للمقارنة بين المؤسسات في الدول حيث تختلف قيمة النقود من دولة لأخرى، بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وإرتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية للبلد.

ج- معيار معامل راس المال:

بإعتبار أن المعيارين السابقين وجهت لهما الإنتقادات، حيث أن إستخدام كل منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المقاولة، فعدد قليل من العمال في المؤسسة لا يعني أن حجمها صغير، إذ من المحتمل أن يكون حجم رأس المال فيها كبيرا مما يجعلها تصنف من المؤسسات الكبيرة حسب معيار رأس المال، كما يمكن أن يكون رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا مما يتم تصنيفها كمؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة، وصغيرة وفقا لمعيار رأس المال.

وللتقليل من هذه الإنتقادات، يتم المزج بين هذين المعيارين في "معامل رأس المال" وهو يمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل حسب لقانون التالي:

معامل رأس المال= عدد العمال / رأس المال الثابت.

وبالتالي يعطينا كمية الإضافة إلى رأس المال (الإستثمار) المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المقاولة، عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في قطاع الخدمات والتجارة، ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي.

2-المعايير النوعية:

يرى بعض الباحثين أنه من الواجب تكملة المعايير الكمية ببعض المعايير التي يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- معيار قيمة المبيعات:

يسمح هذا المعيار بقياس مستوى نشاط المقاولات ومدى قدرتها على التنافسية، فإذا كانت مبيعاتها كبيرة فإن هذا يدل على حجم السوق المعتبر الذي تعتمد عليه في تسويق منتوجاتها.

ب- المعيار القانوني:

يعتمد على طريقة تمويل المقاولة برأس المال، وعليه يمكن إعتبار المقاولات الفردية، العائلية، شركة التضامن، التوصية، المحاصة، الوكالات الحرفية والمهن الحرة يدخل في تعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة، أما شركات الأموال فرأس مالها يكوف كبيرا مقارنة بشركات الأشخاص.

ث- معيار التنظيم:

أي الإعتماد على مصادر تمويل محمية والجمع بين الملكية والإدارة وقلة عدد مالكي رأس المال إلى جانب ضيق نطاق العمل من خلال الإعتماد على الأسواق المحمية نتيجة لصغر حجم الطاقة الإنتاجية.

ج-المعيار التكنولوجي:

هي المقاولات التي عادة ما تستخدم تكنولوجيا ذات كثافة عمالية كبيرة ورأس مال منخفض.

ومن التصنيفات المعروفة كذلك نجد تصنيف "ستالي" و "موريس"[1] بالإعتماد على العوامل التالية:

- **الموقع الجغرافي:** حيث تتمركز هذه المقاولات غالبا في المواقع التي تقترب من المواد الأولية.
- **العملية الإنتاجية:** أين تميل هذه المقاولات إلى إستخدام المهارات اليدوية وأيضا تتميز بالبساطة في عملية التجميع.
- **السوق:** أين يتم توزيع المنتوجات وتأدية الخدمات حيث نجدها تحتل جزء صغير من السوق وغالبا ما تعتمد على السوق المحمي.

[1] أيمن علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

كلما كانت حصة المؤسسة في السوق كبيرة وحظوظها وافرة كلما أعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة، إلا أنه في ظل الحالات المتعددة للسوق كالمنافسة التامة، الإحتكار التام وإحتكار القمة فإنه يصعب علينا تحديد تعريفها بهذا المؤشر.

3- خصائص المقاولات:

للمقاولات الصغيرة مجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها تنتشر بسهولة وتتزايد بنسب كبيرة، إلا أن بناءا على بعض الدراسات التي بينت أن هذا النوع من المؤسسات التي تتميز بصفة سلبية لأنها تعاني من معدلات وفاة عالية، خاصة في السنوات الأولى من تأسيسها لأنها غالبا ما تكون عبارة عن شركة أفراد وليس شركة مساهمة كما أنها غالبا ما تتميز بحجم إنتاج وتمويل صغيرين.

إلا أن أعدادا أخرى منها نجحت لأنها تتمتع بخصائص تنظيمية وقانونية مميزة تحتاج أيضا أن نتناولها في هذا المبحث، وذلك من أجل الإستفادة منها وإستغلالها كنقاط قوة من أجل الإستمرار والتطور من طرف الافراد الذين يديرون أو يسعون إلى إنشاء مقاولات صغيرة.

يمكن تلخيص هذه الخصائص في النقاط التالية:

- **الجمع بين الإدارة والملكية:** فصاحب العمل غالبا ما يكون مدير المؤسسة يعتمد على الخبرة والتقدير الشخصيين وعلى إستراتيجية رد الفعل أكثر من الإعتماد على إستراتيجية مستقرة رسمية وصريحة[1].
- الشكل التنظيمي غالبا لا يبقى طويلا على ما هو عليه، حيث ينمو من حيث حجم الوحدة ذاتيا وعدد العمال المستخدمين فيه إلى جانب زيادة عدد الآلات المستخدمة[2].
- تتصف بعدم وجود التعقيدات في إتخاذ القرارات، ووضوح في الإجراءات والسرعة في إنجاز الأعمال كما لا تتطلب إطارات إدارية ذات خبرات متخصصة بدرجة عالية بما ينعكس على تكلفة المنتجات.

[1] حسين رحيم، **نظم الحاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، العدد02، 2003، ص162.

[2] أيمن علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص41.

– الإمعان في التخصص في منتوج أو خدمة معينة فيساهم في تخفيض التكاليف من جهة ورفع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها من جهة أخرى.

– قيام المدير بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة مما يتطلب ضرورة الإطلاع على المؤشرات الاقتصادية للدولة وبالخصوص مؤشرات الصناعة التي تمس نشاط المقاولة.

– ينحصر نشاطها غالبا في المنطقة التي تنشأ بها والإعتماد على الطلب المحلي، كذلك انخفاض رأس المال الثابت وقلة المخزون السلعي من مواد الخام والمنتجات النهائية، يساهم في تحويل أصول المقاولة الصغيرة إلى سيولة بما يتيح لها فرصة الدخول إلى السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

– إرتفاع مستوى العلاقات الشخصية بين أصحاب المؤسسة والعاملين مما يرفع من درجة الإتصال، إذ أن نجاح المؤسسة يتوقف على خبرة وذكاء المدير وأسلوبه الإداري.

– تعتبر أداة للتدريب الذاتي بالنسبة لأصحابها أو العاملين بها، وذلك نتيجة لسهولة تغيير الوظيفة على مستواها وسهولة التنقل داخل وحدات المؤسسة.

– تواجدها قرب مصادر المواد الأولية وقصر فترة الإسترداد نتيجة لصغر حجم رأس المال وسهولة التسويق وقصر دورة الإنتاج بما يجعلها تسترجع راس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر من غيرها من المؤسسات.

– الخصائص الفنية والتكنولوجية:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإستخدام تكنولوجيا بسيطة غالبا ما يعتمد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة مما يبين دورها في إمتصاص البطالة بالدول النامية[1]، فالآلات الحديثة تتطلب عمالة ماهرة ومتخصصة يتعذر تدريبها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

كما أن العامل الماهر يفضل العمل في الشركات الكبرى أحيانا من أجل أجر عال، إلا أن قدرتها على الإبتكار تكون مرتفعة نتيجة لإرتفاع قدرة أصحابها على الإبتكارات الذاتية في مشروعاتهم[2]خاصة إذا كانوا من صنف رواد الأعمال.

تتميز بصغر حجم رأس المال نظرا لصغر حجم المشروع ولأنه لا يحتاج إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطه ولإعتماده على تكنولوجيا بسيطة عند بداية نشاطها.

[1] أيمن علي عمر، مرجع سابق، ص44.

[2] نبيل جواد، مرجع سابق، ص85.

المبحث الثاني: المقاربات والمحددات للثقافة المقاولتية.

العديد من الدول تضع المقاولات في صلب إهتمامات الحكومة، فتعتمد على إستراتيجيات وطنية وتسطر برامج من الإجراءات من أجل تنظيم إنشاء وتسجيل المقاولات وحماية المتعاملين الإقتصاديين من خلال هذه الإجراءات، في حيف يبقى المقاول يواجه العديد من العوامل التي تعرقل مساره تجاه إنشاء مشروعه الخاص.

يجد أصحاب الأفكار والمشاريع أنفسهم أمام مجموعة من الإجراءات التي يجب التعامل معها من أجل تجسيد مقاولاتي في السوق، هذه الإجراءات مرتبطة بشكل كبير ببيئة الأعمال.

المطلب الأول: الثقافة المقاولتية من وجهة نظر اقتصادية.

تكمن وظيفة المقاولات بإمتصاص درجة كبيرة من البطالة المتواجدة في سوق العمل من خلال تواجدها بكثرة وفي مختلف القطاعات.

تمثل المقاولات نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة، بحيث تمثل حوالي 90 % من المقاولات في بلدان العالم المتقدم والنامي، فعددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المؤسسات الكلي.

يتم الإشارة في هذه المقاربة إلى الدور الرئيسي والمركزي الذي يساهم به المقاول في المجتمع بإعتباره محركا للتنمية الإقتصادية من خلال تنشيط الاقتصاد بإنشاء وبعث مؤسسات إبتكارية وجديدة.

أدرك علماء الإقتصاد الأوائل أهمية المقاول في نمو الإقتصاد حيث أشار إليه " Adam Smith "في كتابه ثروة الأمم(The wealth of the nation)كشخص يملك بعد نظر متميز، يدرك الطلب الممكن على سلعة أو خدمة ما فيقيم أعمالا تجارية لإستثمارها، فاعتبروا المقاول "قبطان الصناعة "(Industry Captain) أي قائد نمو الإقتصاد وركزوا على مهاراته في التنظيم وإقامة أعمال ناجحة، كما ظهر مفهوم المقاولة في كتابات (Richard Cantillon) ليعبر عن عملية شراء المنتجات و إعادة تغليفها ثم تسويقها بسعر غير مؤكد و غير قابل للتنبؤ به، ومن هنا أبرز مفهوم المخاطرة و عدم التأكد[1].

[1] عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سابق، ص49.

جوف باتست ساي (Jean-Baptiste Say) يعتبر المقاول قبل كل شيء يتحمل المخاطرة، يستثمر أمواله الخاصة ويستعمل الموارد لإنتاج السلع وبالتالي يخلق ويطور نشاطات اقتصادية لحسابه الخاص[1].

وفي أواخر القرن 19 تم إغفال المقاولين في التحليل الإقتصادي أين سيطر على علم الإقتصاد نظرية التوازن، فكانت النظرة إلى الأفراد على أنهم منتجون ومستهلكون، فوجدت الدراسات الأوربية المتعلقة بالمقاولتية من يعطيها إهتماما في الولايات المتحدة الأمريكية، فظهرت دراسات منها دراسة الاقتصادي فرانك (Frank Knight) الذي تبنى النظرة القائلة أن مهارة المقاول تتوقف على قدرته في التعامل مع التأكد.

بالنسبة إلى شمبيتر (Schumpeter)فإن المقاول يميل إلى كسر حالة التوازن (العرض والطلب) المسيطرة على النظام الإقتصادي من خلال منتجات وأسواق جديدة وعبر عن هذه العملية "التدمير الخلاق" مما يحدث نقلة نوعية في النظام الإقتصادي، وعليه فهو يعتبره عون التغيير كما يتحمل المخاطر من أجل الإبتكار خاصة من خلال تحقيق تنسيق إنتاجي جديد.

كذلك مارك (Mark Casson) في كتابه " رائد الأعمال – نظرية إقتصادية" عام 1982 افترض عدم وجود التوازن في السوق، فرائد الأعمال له إمكانية إدارة الموارد بطريقة أكثر فاعلية، وهو ما يدفع السوق نحو التوازن مع التركيز عمى قدرة جمع المعلومات بطريقة تؤدي إلى خلق الفرص والتعامل مع التكاليف لتحقيق الربح.

كما ظهرت مدرسة جامعة هارفرد، حيث ترى أن المقاولتية تكون من أبعاد ثلاث وهي التغيرات التي تطرأ على النطاق الاقتصادي، إقامة المنظمات كأحد المتطلبات اللازمة للإستثمار التجاري للإبتكارات، إلى جانب وظيفة المقاولين في تحقيق الأرباح[2].

كما أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يكتشف فكرة اقتصادية لمشروع مستدام استجابة للإحتياجات الحقيقية للمجتمع الذي يعيش فيه ووفقا للكفاءة الشخصية –كمستثمر–أو ضمن مجال تخصص تعليمه أو تكوينه كطالب أو متكوف كي يستطيع التحكم في المشروع وليتمكن من الابتكار وإدارة نموه ومواجهة الأزمات التي تواجهه [3].

[1] Alain Fayolle, Op cit, P10.

[2] عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سابق، ص50.

[3] عبد الجبار السالمي، إدارة النمو في المقاولة من مرحلة الولادة الى مرحلة التجديد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص06.

- **الاقتصاد الريادي:**

الاقتصاد الريادي هو ذلك الاقتصاد الذي يتم على مستواه إنتاج طبقة من المقاولين والمقاولات، ويعتمد على تشجيع إنتاج الأفكار الريادية والمبدعة وتجسيدها في المجتمع من طرف أصحاب المشاريع، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جو من التنافسية والابتكار وثقافة التغيير على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي وذلك بمساهمة القطاع الخاص المسؤول من خلال مشاركته في المسؤولية الاجتماعية للتنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع القطاع العام، وبالاعتماد على طبقة من المقاولين.

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري ضمن ما يعرف باقتصاد المعرفة ضروري، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فيي تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فاقتصاد المعرفة قائم على استخدام واسع للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي[1]، لذا نجد ان الاقتصاد الريادي يعتمد على طبقة من رواد الأعمال وأصحاب الأفكار الجديدة، وهم يختلف عددهم من مجتمع لآخر وفقا لطبيعة البيئة المحيطة، فهناك مناخ يوفر تنمية المقاولين، ومناخ لا يشجع على بروزهم أو يتم تهميشهم[2].

لذلك على كل دولة أن تلعب دورا مهما في إعداد الأشخاص الذين يقودون الاقتصاد والقادرين على إدارة أو إنشاء المقاولات وتطويرها، وذلك بالاعتماد على مراكز ومعاهد البحث والتكوين إلى جانب مؤسسات التعليم العالي التي تلعب دور في اكتشاف أصحاب القدرات المتميزة وتهيئهم ليصبحوا أصحاب مؤسسات ريادية في المستقبل، فالاعتماد على التعليم والتكوين ضروري لنشر ثقافة المقاولة في المجتمع[3].

منذ التسعينات ادرك العلماء بأن الاستعدادات الريادية غير محصورة بالمقاولين، بل كثير من الشباب من أقام مؤسسة صغيرة كتقديم خدمات حاسوب أو تجارة الهواتف، الانترنت، مصنع المواد الغذائية، ورشة انتاج... الخ وحولها إلى مؤسسة كبيرة، لذلك تم تغيير الترجمة إلى "الريادي".

---

[1] Alasrag Hussein, Entrepreneurship and its Role in the Arab Development Under the Knowledge Economy, Munich personal repec archive, April 2010, p 04.

[2] سعاد نايف البرنوطي، مرجع سابق، ص27.

[3] سعاد نايف البرنوطي، مرجع سابق، ص150.

المطلب الثاني: الثقافة المقاولتية من وجهة نظر سلوكية.

تركز هذه المقاربة على سلوك الأفراد، من خلال دراسة مختلف الصفات والخصائص السيكولوجية التي يتصف بها المقاولين، كل ما يميز شخصيتيهم، تحفيزاتهم، سلوكياتهم ومساراتهم الإجتماعية، وذلك محاولة للوصول إلى نموذج معايير الشخصية المقاولتية.

وتميز المقاول عن غيره من الافراد مجموعة من الخصائص الفردية والإجتماعية التي تؤثر على تكوينه النفسي وعلاقته الاجتماعية والتي تساهم في تحديد السلوك الفردي. كل فرد له تكوين معين يؤثر في سلوكه يمكن لهذا السلوك أن يتغير بتغير المواقف التي يواجهها المقاول أثناء القيام بنشاطه.

من الدراسات التي قام بها بعض الباحثين في مجال العلوم السلوكية نجد (Weber) الذي بين أهمية نظام القيم، أما (McClelland) ركز على نظرية تحقيق الذات، فالمقاول يمتلك ثقة كبيرة بالنفس، القدرة على حل المشاكل لوحده، يتجه الى الحالات التي تتميز بالخطر إلى جانب سرعة استرجاع النتائج[1].

مدرسة السلوك الإنساني أين عكست أفكار الباحثين الاقتصاديين مثل "Frederick Von Hayek" " Luduig Von Mises " حيث لاحظ " Mises" أن الأفراد قادرين عمى استثمار الفرص (سلوك إنساني) أما "Hayek " فقرر أنه في ظل إقتصاد السوق فإن الفرد لا يمتلك نفس المعرفة والمعلومات التي يملكها غيره معناه وجود موارد خاصة لم تستخدم بالشكل الكافي، هذه المعرفة ذاتية يتم الحصول عليها في مواقف ووظائف ومجتمعات معينة[2].

مدرسة التحليل النفسي من خلال مساهمة " Manfred Kets de Vries " الذي يعتبر أن الميول إلى إنشاء المقاولة والعمل المستقل هو نتيجة للتجارب التي عاشها المقاول منذ الطفولة في محيط عائلي غير عادي (hostile) ومجموعة مشاكل مؤثرة، هذه الخصائص تؤدي بالأفراد إلى تطوير شخصية لديها صعوبة في تقبل سلطة ما والعمل في جماعة مع أفراد أخرين. لذلك يتجه هذا الفرد لإنشاء مشروع خاص به ليتمتع بحرية التصرف.

[1] Alain Fayolle, Op cit, P12

[2] عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سابق، ص52.

1. مميزات الشخصية المقاولتية:

يتصف المقاول عن غيره بمجموعة من الصفات تمثل دالة للتفاعل جملة من المتغيرات البيئية العائلية والنفسية، الاجتماعية والشخصية، وهي تتجسد من خلال السلوك لإشباع دوافع معينة[1].

أ- الخصائص الشخصية:

- الحاجة إلى الإنجاز:Need for achievement أي تقدي أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الاهداف وتحمل المسؤولية، والعمل على الإبتكار والتطوير المستمر والتميز، بحيث لا يشعر بالراحة طالما كان أدائه غير متميز.

- الرغبة في الاستقلاليةDesire for independence : أي الاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف والسعي لإنشاء مقاولات لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوفر الموارد المالية الكافية، والابتعاد عن العمل لدى الاخرين من أجل تجسيد أفكارهم وطموحاتهم.

- الثقة بالنفسSelf confidence : إن المقاول يمتلك مقومات ذاتية وفكرية في إتخاذ القرارات لحل المشاكل ومواجهة التحديات المستقبلية وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والإطمئنان إلى قدراته.

- الرؤية المستقبلية:Future oriented أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية، وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة، كما يسعى إلى صياغة الخطط التطويرية والأهداف الإستراتيجية التي تحقق النمو لهذا المشروع وترفع من دوره في المجتمع والبيئة الاستثمارية.

- التضحية والمثابرةSelf sacrificing : يعتقد المقاول بأن تحقيق النجاحات وضمان الاستمرارية يتحقق بالمثابرة، الصبر والتضحية، ولذلك فإن الضمان الأكيد لهذه المؤسسات يتجسد من خلال الجد والعطاء الدائم وتحمل الصعاب.

[1] فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق، ص47.

الخصائص السلوكية:Behavioral characters .

تتمثل في المهارات التي تتضح من خلال السلوك.

-المهارات التفاعلية:Interactional skill و هي مهارات إنسانية تتجلى من حيث تكوين العلاقات الانسانية بين العاملين ولإدارة، و السعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير و الاحترام و المشاركة في حل المشكلات و إقامة قنوات إتصال تضمن سير العمل بروح الفريق.

-المهارات التكاملية:Skill integration إن المقاول يسعى دائما إلى جعل المؤسسة خلية عمل متكاملة تضمن الفعاليات بين الوحدات، فالمهارات التكاملية تنطلق من فكرة تخصص الأعمال مما يستدعي الأمر إلى زيادة الاتصالات و تنمية العلاقات الاجتماعية في المؤسسة.

المطلب الثالث: الثقافة المقاولتية من وجهة نظر تسييرية.

يتم التركيز في هذه المقاربة على إعتبار المقاولاتية كمجموعة من المراحل تبدأ من إكتشاف الفرصة من جهة، وإستغلالها من جهة أخرى، فبعد إكتشاف المقاول للفرصة وتحفيز نيته يتم إعداد مخطط أعمال ليتم التجسيد عن طريق إنشاء المقاولة وبدء النشاط.

تحدث " Gartner " عن مصطلح المراحل في حقل المقاولة لما عرض الإطار المفاهيمي لوصف ظاهرة إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج يتضمن أربعة أبعاد: المحيط، الافراد، العملية، التنظيم أي جعل بعد "العملية" كمتغير وليس مفهوم شامل للأبعاد الأخرى، كما نجد أبحاث كل من "Bygrave" و Hofer" "حيث ركزا على سير وتطور المقاولاتية تكون ديناميكية بإعتبار أن مشروع الإنشاء والمؤسسات الجديدة تتطور عبر الزمن، هذا التطور ناتج عن نظام من المتغيرات المتفاعلة. هذه المقاربة التسيرية تركز على أن نجاح المقاول يتحسن بالأدوات التسييرية[1].

[1] Alain Fayolle, Op cit, P15

المقاولة توسع حقلها ببروز مفاهيم جديدة والتي كانت بدايتها بالانتقال من وضعية – طالب عمل – في نظام الأجراء الى – مقدم خدمة – في نموذج المقاولة، حيث إنتقلت إلى نموذج تنظيمي يقود إلى بروز منظمات ذات غايات إقتصادية وإجتماعية تتطلب قيادة للوصول إلى المستقبل[1].

يمكن التمييز بين المنطق المقاولاتي والمنطق الإداري، فالمنطق المقاولاتي هو عملية معقدة لإكتشاف وإستغلال الفرص، هذه العملية تتضمن القدرة على تحديد والإستفادة من الفرصة التي قد تنشأ في السوق وإستغلالها لخلق القيمة المضافة، أما المنطق الإداري ينطبق خاصة في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بالفصل بين المالكين للمؤسسة أو المساهمين والمسيرين.

يفوض المساهمون حقوقهم الملكية إلى المسيرين من أجل إتخاذ قرارات التسيير لتحقيق أرباح رأس المال وتنمية كفاءة المؤسسة، يعني تسيير نشاط المؤسسة بحثا عن تحقيق الربح وتخفيض التكاليف، يمكن القول أن المنطق الاداري يكون من أجل تخصيص الموارد وهنا يكون دور المسير في المدى القصير تكييف الكفاءات والموارد وتوزيعها وفقا للقواعد الموضوعة، وعليه فإن المنطق الإداري هو عقلاني وليس مبدع كالمنطق المقاولاتي.

ويختلف المقاول عن المسير في كون أن المقاول غالبا ما يستثمر ماله الخاص في حين نجد أن المسير يعمل في إطار ميزانية المؤسسة، فالمقاول في بعض الدول يستثمر الأموال الممنوحة له من طرف هيئات دعم المقاولاتية ثم يعيدها.

يختار المقاول إستراتيجيته ومن يتعاون معه على تنفيذها بكل حرية وهذا ليس متاحا دائما للمسيرين، كما أن المقاول يعتمد على إستراتيجية غالبا ما تتميز بالجرأة والمخاطرة في حين أن المسير يعتمد على إستراتيجية محددة في إطار السياسة العامة للمؤسسة.

فيما يخص التسيير، هناك ثلاث طرق تسيير معتمدة عند ممارسة السلطة:

التسيير الإداري الملزم، وهو يكون خاصة في المؤسسات الكبيرة.

التسيير بالمشاركة، وهو يميز المؤسسات الحديثة والصغيرة والمتوسطة أين يمكن للريادي إشراك جميع أفراد المؤسسة نتيجة لصغر عدد العمال، إلى جانب التسيير التفاوضي.

[1] نصيب رجم، غربي نجوى، **التأهيل التسويقي كمسار لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-2006/04/18، ص676.

المبحث الثالث: دور المقاولات في التنمية الإقتصادية.

تعتبر المقاولات الصغيرة والمتوسطة عنصرا فعالا في تنمية وتطوير أي بلد، إلا أن دورها يختلف حسب درجة تطور كل بلد، إذ نجدها تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع الميادين الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية من خلال إستغلال الإمكانيات المحلية وخلق فرص العمل وتحقيق التوازن الإقليمي لمناطق البلد، حيث نجدها تتوزع في كامل التراب الوطني، كما تساعد على تقوية النسيج الوطني من خلال تكاملها مع المؤسسات الكبيرة.

المطلب الأول: مفهوم عملية التنمية.

هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، وما يصاحبها من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، أو دخول الإقتصاد إلى مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي، وحسب "أوين إدقار" (Edgar Owen) هي لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب وإنما ترتبط بالأفكار السياسية ودور المجتمع[1].

وفي عام1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية يتكامل فيها الجانب الإقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الإجتماعي والبشري، وينظر إلى التنمية على أنها تحويل المجتمع من العلاقات وطرق التفكير وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، قام بتعريفها "ولي رولكزهاوس"(Ruckelshaus) بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة[2]، وذلك من منطق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة عملية متكاملة وليست متناقضة.

كما أن مفهوم التنمية الإقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة نذكر منها ما يلي:

1- البعد المادي للتنمية الإقتصادية: يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بالتحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

2- البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية: من خلال التغيرات في الهياكل الإجتماعية وإتجاهات السكان وتقليل الفوارق في الدخول، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر إليها بأنها مرتبطة بالبطالة مما أصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص122.

[2] مرجع سابق، ص130.

3- البعد السياسي للتنمية الاقتصادية: إن انتشار التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وهي تشترط التحرر والإستقلال الإقتصادي، فإذا كان الواقع قد فرض الاستعانة بالمصادر الأجنبية من راس المال ولتكنولوجيا فانه يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية ولا تقود إلى السيطرة على إقتصادها.

4- البعد الحضاري للتنمية الاقتصادية: باعتبار التنمية تشمل كل جوانب الحياة فيي ليست مجرد عملية إقتصادية تكنولوجية وإنما تفضي إلى مولد حضارة جديدة، بالتالي تعتبر نهضة حضارية تؤكد فيها المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المطلب الثاني: دور المقاولات في سوق العمل.

تلعب المقاولات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الإقليمية سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع لما له من خصائص تؤهلها للإنتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقالي الدولة.

كما تساهم المقاولاتية في بناء التنمية المحلية للدول وخاصة في الدول النامية وذلك لما تحقق من دور اقتصادي، اجتماعي، وثقافي، وفي هذا المطلب سيتم فيه التطرق إلى الدور الذي تؤديه المقاولاتية في سوق العمل.

1- على مستوى الفرد.

تلعب المقاولات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في إقامة مجتمعات جديدة، لأنها تشجع على التواجد بالقرب من مكان العمل حتى يسهل للعاملين التنقل إلى المقاولة، وعلى مستوى الفرد فهي تشجع حاجة أصحابها في إثبات الذات، حيث يشعر أنه إنسان إستطاع أن يحقق لنفسه ومجتمعه التقدم والنمو، إلى جانب أنه يضمن لأسرته الحصول على دخل ذاتي في حالة المقاولات العائلية، كما تمنح لصاحبها فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية والعملية وهو ما يساهم في عدم تهميش أو هجرة الأدمغة.

2- على مستوى المجتمع.

تساهم على مستوى المجتمع في إحداث تنمية متواصلة للمجتمعات التي تنتمي إليها خلال القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة.

كما تلعب دورا هاما في تغطية جزء كبير من إحتياجات السوق المحلي وتحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال الإنتشار الجغرافي، مما تساعد على النمط المتوازن لتشغيل اليد العاملة في جميع الاقاليم وهو ما يحد من درجة الهجرة الريفية بإعتبارها تمس جميع المجالات بما فيها الفلاحية.

بما أن الخصائص التي تميز إدارة الهيئات الإجتماعية ومؤسساتها هي أن هذه المؤسسات تتأثر وقبل كل شيء بالقيم الاجتماعية–الثقافية السائدة في المجتمع، وذلك لأنها قامت في الأصل على تحقيق وظيفة إجتماعية هي مساعدة الناس، وهو ما يجعل إدارة المقاولات الصغيرة والمتوسطة تمثل مدخلا رئيسيا لتنمية المجتمع المحلي ووجه للإقتصاد التضامني.

3– دور المقاولات في سوق العمل.

من بين الدراسات التي تناولت دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في توفير الوظائف نجد:

" G.D.N. WORSWICK "في كتابه Unemployment, A Problem of Policy طرح سؤال: من سيوفر الوظائف؟ فقال بأن "هناك قضيتان يجب بحثهما، الأولى مألوفة ومتداولة والأخرى ليست كذلك، والذي يعد مألوفا هو الفكرة بأن المشروع الصغير له دور متميز يمكن أن يلعبه في إنعاش الإستخدام، والأخرى التي لا تساير المألوف السائد هي إمكانية قيام الحكومة بدور من قبيل صاحب العمل الوحيد.

إن الاشغال العامة ليست بطبيعة الحال فكرة جديدة وقد نوقشت كثيرا في السنوات الأولى من هذا القرن بإعتبارها وسيلة لتخفيف البطالة"[1].

وقام الباحث الإقتصادي " David Birch " بدراسة حول أهمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف الجديدة وكانت نتيجة دراسته[2]:

– تمثيل الوظائف الجديدة في أمريكا خلقت عن طريق المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

– المقاولات الصغيرة المتواجدة بالسوق تخلق حوالي 52 % من إجمالي الوظائف الجديدة.

– المؤسسات الكبيرة تخلق عدد أقل من الوظائف الجديدة.

[1] ج.د ن، وورسيك، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعية، **البطالة مشكلة سياسية إقتصادية**، منشورات قار يونس، 1997، ص144.

[2] أيمن علي عمر، مرجع سابق، ص124.

وتمثل فرص العمل التي توفرها المقاولات باليابان 79% من إجمالي العمالة بها، مما يظهر أن نسبة مساهمة المؤسسات الكبيرة في تشغيل العمالة هو فقط 21 %، وفي الدول الصناعية المتقدمة تستقطب هذه المقاولات 60 و70 % من اليد العاملة، فيما تستوعب المقاولات العائلية أكثر من 70 % من اليد العاملة في الدول النامية.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن المقاولات قادرة على خلق فرص العمل أكثر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مع الأخذ بعين الإعتبار حجم رأس المال المستثمر، حيث أن تكلفة خلق فرصة عمل في المقاولة الصغيرة أقل من مثيلاتها في المقاولات الكبيرة.

تشير الإحصائيات ما بين عام 2002 وعام 2008، أنه إرتفع عدد مناصب الشغل في المقاولات بمعدل سنوي متوسط قدره 1,9 % في حين أن عدد المناصب ارتفع في المؤسسات الكبيرة في نفس الفترة ب 0,8 % فقط[1].

4- دورها في التنمية الصناعية

إن تواجد المقاولات الصناعية الصغيرة والكبيرة معا وتكاملهما يعتبر ظاهرة صحية للإقتصاد ومن المقومات الأساسية للهيكل الصناعي، فعندما تحصل المؤسسات الصغيرة على مداخيلها من المؤسسات الكبيرة تسمى هذه العلاقة ب "التصنيع اللاحق" أما في حالة حصول المؤسسات الكبيرة على مداخيلها من المقاولات الصغيرة فتسمى هذه العلاقة ب "التعاقد من الباطن"[2].

بالنسبة للصناعات الكبيرة تلجأ إلى هذا النوع من التعاقد بدلا من أن تقوم بإنتاج كافة مستلزمات الإنتاج التي تحتاج إليها، فالمقاولات الصغيرة قادرة على إنتاجيا بتكلفة منخفضة إلى جانب سهولة التغيير في حجم الإنتاج حسب الطلب، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة يساعدها هذا التعاقد على حل نقاط الضعف الناتجة عن تواضع قدرتها المالية والتسويقية، مما يساهم في ضمان نمو إقتصادي متوازن من خلال التخصص وتقسيم العمل.

وعليه نجد "كوز" (R.H.Coase) تساءل عن سلوك المقاولات التي تتجه إلى القيام بالمعاملات التي يمكن أن تكون منظمة في السوق، و للإجابة على هذا التساؤل يمكن إسقاطه على المقاولات من خلال:

---

[1] Ardic, O P, Mylenko, N., Sultane, V. Small and Medium Enterprises: A Cross-Country Analysis with a New Data Set, Policy Research Working Paper, WPS5538, 2011, P 01.

[2] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص69.

– إذا كانت هذه المقاولات لا تستطيع أن تقوم بهذه المعاملات بأقل تكلفة فعليها اللجوء الى السوق أين توجد حقوق الملكية[1]، ومن هنا يمكن ملاحظة الدور الذي تقوم به المقاولات في فيما يخص حقوق الملكية وبالتالي المساهمة في الوجهة التعاقدية بين المقاولات، كما أن لها دورا في:

– **رفع الكفاءة الإنتاجية وتصريف الفائض الإنتاجي:** تعمل المؤسسات الصناعية الكبرى على رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفائض الإقتصادي وذلك لما تمتلكه من مزايا ومؤهلات وارتفاع إنتاجية العمل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، هذا الاعتقاد غير صحي يتجاهل العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الإقتصادي الذي يحققه، فإن المقاولات قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية واستخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر من خلال عنصر رأس المال.

– **تنوع الهيكل الصناعي:** نظرا لصغر حجم رأس المال وحجم النشاط على مختلف الفروع الصناعية مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم على تلبية احتياجات السكان من سلع وخدمات.

– **تدعيم التنمية الإقليمية:** المقاولاتية لها القدرة على الإنتشار في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة وذلك لتكييفها مع محيط هذه المناطق وسهولة إقامتها وهي تعتبر غير مكلفة كونها لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا إستثمارات كبيرة كما تعمل على تحقيق توازن إقليمي ونسبة التلوث البيئي ومشاكل الإسكان تكون منخفضة فيها.

– **تنمية الصادرات والمحافظة على إستمرارية المنافسة:** تساهم في تنمية الصادرات وذلك بإنتاج المواد الوسطية التي تحتاج لها المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى خفض بعض تكاليف الإنتاج في المنشأة وإستمرارية المنافسة في الأسواق.

– **معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية:** تعمل المقاولاتية على علاج بعض الإختلالات من ضمنها علاج العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع السلع المحلية وتصديرها للخارج بدلا من إستيرادها.

[1] Gérard KOEN, De Nouvelles Théorie pour Gérer l'entreprise du XXIè siècle, Ed ECONOMICA, France, 1999, p 32.

المطلب الثالث: الأهمية الإجتماعية للمقاولات في التنمية الاقتصادية.

للمقاولات أهمية إجتماعية تظهر من خلال مشاركة الأفراد المحليين في الإقتصاد الوطني.

أ– إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين.

يظهر الدور الإجتماعي للمقاولات من خلال المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد القومي للدول، لأن هذه المقاولات يمكن أن تنمو بالإعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية مما يعني تكوين مجتمع وطني قادر على بناء مجتمعات صناعية جديدة بالإعتماد على التنمية الذاتية، بالإضافة إلى تحولها لمشروعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الوطنية لثروات البلاد.

ب– تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال.

للمقاولات دور في خلق قيم لدى الأفراد من خلال الإنتماء في أداء العمل إلى نسق متكامل كالحرف التي تمارس في إطار الأسرة الواحدة مما يترتب تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد.

ج– تطوير المشروعات التقليدية.

كما تظهر أهميتها في تطوير الصناعات الصغيرة والتقليدية وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة حديثة تزيد من درجة إستيعاب العمالة وتنمية القدرات الذاتية للحرفيين والصناع التقليديين، على تسويق منتجاتهم داخليا وخارجيا وغرس فيهم ثقافة التعامل مع الجهات المختصة بالمقاولات.

كما تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول المشروعات الصغيرة التقليدية كالمشروعات المنزلية والريفية إلى مؤسسات تستخدم أساليب التكنولوجيا نتيجة تفضيل العمل في بيئة متطورة.

تساهم كذلك إجتماعيا في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي الناتج عن تفشي ظاهرة الفساد والإنحراف الإجتماعي بسبب عدم توفر العمل، فهي تتيح لهم فرص عمل سريعة دون تكلفة عالية مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير.

زيادة على تدعيم دور المرأة في النشاط الإقتصادي خاصة المرأة الريفية، إذ تستوعب المقاولات عمالة نسائية أكثر في صناعة الملابس الجاهزة والتطريز إلى جانب الأعمال الأسرية مما يحقق إستغلال القوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهم في النشاط الإقتصادي.

تعتمد السياسات الموالية، للمقاولات على ثلاثة حجج أساسية:

1– دعاة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجادلون بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعزز المنافسة وروح المبادرة وبالتالي لها فوائد خارجية على نطاق كفاءة الإقتصاد، والإبتكار ونمو الإنتاجية الكلي، من هذا المنظور فإن الدعم الحكومي لها سيساعد البلدان للاستفادة من المزايا الإجتماعية من زيادة المنافسة وروح المبادرة.

2– أنصار المقاولات الصغيرة والمتوسطة يدعي كثير من الأحيان أن هذه المقاولات أكثر إنتاجية من الشركات الكبيرة ولكن الفشل المالي، السوقي والمؤسساتي تعيق تطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا، في إنتظار التحسين المالي والمؤسسي فإن تقديم الدعم المالي الحكومي المباشر للمقاولات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يعزز النمو الإقتصادي والتنمية.

3– البعض يجادل بأن توسع المقاولات الصغيرة والمتوسطة يعزز العمل أكثر من نمو شركة كبيرة لأن المقاولات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عمالية أكثر وبالتالي تمثل أداة للتخفيف من حدة الفقر.

وهناك وجهات نظر تشكك في نجاعة سياسة الاعتماد على هذا النوع من المؤسسات:

قد تستغل الشركات الكبيرة وفورات الحجم والقيام بسهولة أكبر في التحكم في التكاليف الثابتة المرتبطة بالبحوث والتطوير مع التأثيرات الإيجابية للإنتاجية.

يرى البعض أن الشركات الكبيرة تقدم إستقرارا أكثر وبالتالي فرص عمل ذات نوعية عالية من المقاولات الصغيرة مع تداعيات إيجابية للتخفيف من حدة الفقر.

يرى بعض الباحثين أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة ليست أكثر كثيفة العمالة، ولا أفضل في خلق فرص العمل من الشركات الكبيرة.

بعض الدول لديها الموارد التي تعطي للبلد ميزة نسبية في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها بكفاءة في الشركات الكبيرة في حين أن البلدان الأخرى سوف يكوف لها ميزة نسبية في إنتاج السلع الأكثر اقتصاديا في الشركات الصغيرة، وبالمثل يمكن أن تكون البلدان المنفتحة أمام التجارة الدولية لديها الحجم الأمثل للشركة أكبر من البلدان التي هي أقل إندماجا دوليا.

خاتمة الفصل:

إذا كانت الثقافة حسب "إلتون" تمثل مجموعة الأفكار وحسب "أوجبرن" مجموعة من الأفكار والأشياء وحسب التعاريف الماركسية أنها إنعكاس للمجتمع، فان "مالك بن نبي" يبين أنها تلك العلاقة التي تحدد السلوك الإجتماعي لدى الفرد بأسلوب الحياة في المجتمع، كما تحدد أسلوب الحياة بسلوك الفرد.

من خلال التحاليل التي تم وضعها في الفصل الأول والمتعلق بالثقافة المقاولتية، سأقدم التعريف الذي سوف يتم على أساسه الدراسة التطبيقية لهذه الرسالة وإستخلاص نموذج الدراسة:

"الثقافة المقاولاتية هي مجموع المعارف والمعتقدات والتجارب والإمكانيات حول إنشاء المشاريع الخاصة والمؤسسات في المجتمع، نتيجة للتفاعل المتبادل بين الافراد وبيئتهم العائلية، الإجتماعية، التعليمية، الإقتصادية، السياسية، والتي تساهم في تكون الشخصية ذات الخصائص المقاولاتية والميول إلى انشاء المشاريع، هذه الخصائص يمكنها أن تتطور وتنتقل عبر الأجيال، لتكون بذلك طرق تفكير المقاولين الذي يترجم بالسلوك المقاولاتي."

إن الاقتصاد العالمي يبنى أساسا من هذا النوع من المؤسسات، إلا أن علماء الإدارة الأوائل لم يهتموا بها لأن جهودهم كانت تنصب حول معالجة مشاكل المؤسسات الكبيرة نتيجة لعدم حاجة المقاولات الصغيرة في الإقتصاد التقليدي إلى ممارسات وأنظمة إدارية معقدة.

بالإضافة إلى أنها تتميز بخصائص تجعلها تختلف عن المؤسسات الكبيرة، فنجدها من الناحية القانونية على شكل شركات أفراد وشركات عائلية نتيجة لسهولة تأسيسها ورغبة أصحابها في توظيف مهاراتهم وخبرتهم الشخصية، كما أن بساطة هيكلها التنظيمي يسهل عملية الاتصال ويرفع مهارات العمال.

كما أثبتت فاعليتها في إقتصاد الدول بإعتبارها تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تلبية حاجيات السوق المحلي وتوفير فرص العمل وإستحداث الوظائف الجديدة، فتكاملها مع المؤسسات الكبيرة يعتبر من المقومات الأساسية للبلد، إلا أن تحقيق هذه الأهداف مرهون بمدى قدرة أفراد المجتمع على إكتساب ثقافة العمل الحر.

الفصل الثاني

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالاً في التنمية الاجتماعية وتنمية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الوطنية والتوسع في الإنتاج الصناعي وتنوعيه والتأثير فيه، وذلك من خلال تقديم خدمات ومنتجات جديدة، وخلق مناصب شغل ومحاربة البطالة، مما يؤدي هذا إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد، والزيادة في الناتج القومي المحلي، وتلبية احتياجات السوق من سلع وخدمات، والحد من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن.

ولهذا سعت الجزائر إلى الاهتمام، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها من خلال القيام بإصلاحات والتغيرات جذرية في القوانين، وخاصة في السنوات الأخيرة، وهذا من أجل ترقية هذا النوع من المؤسسات.

ورغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم إلا أن هذا لم يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القضاء على مواجهة بعض المشاكل والصعوبات والتحديات، التي تقف حاجزا أمام تطورها.

وتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدين على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: أهمية وخصائص والتحديات التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث: دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا للدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كان من الناحية الإقتصادية أو من الناحية الإجتماعية وهذا ما جعلها تحتل مكانة وأهمية من طرف العديد من الباحثين والدول والمنظمات الدولية والتكتلات الإقتصادية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمختلف الدول ومن بينها الجزائر وكذلك إلى معايير وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إي أنه لا يوجد إتفاق بين الدول على تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات.

– **التعريف الألماني**: فقد عرفت على أنها "مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل على 500 عامل وتحقق مبيعات صافية من 100 مليون في السنة "[1].

– **التعريف البريطاني**: عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه" ذلك المشروع يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

أ- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
ب – حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.
ت – عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 موظف[2].

– **التعريف الياباني**: تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على أساس أن يكون أ رس مال المستثمر أقل من 50 مليون ين وعدد العمال اقل من 300 عامل[3].

[1] الطيف عبد الكريم، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر سنة2003/2002، ص15.

[2] شاوي صباح، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، منشورة سنة 2010/2009، ص114.

[3] يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الجزائر، الجزائر، منشورة سنة 2005، ص20.

– **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** فحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفتها على أنها" ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشتغل أقل من 500 عامل[1].

– **تعريف الإتحاد الأوربي:** عرفها منذ بداية عام 2005 على أنها" المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 عامل ولا يتعدى حجم تعاملاتها التجارية 50 مليون يورو.

– **تعريف معهد بون (IFM BON):** إذا كان عدد العاملين بها أقل من 500 عامل واذا قل معدل دوران مبيعاتها السنوية عن 50 مليون يورو[2].

– **تعريف منظمة العمل الدولية:** على أنها" الصناعات التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغاً لا يزيد عن 1000دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 ألف دولار.

– **تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** وقد عرفها بأنها" المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عامل ورأسمالها أقل من 500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني[3].

– **تعريف الجزائر:** تعرف المؤسسات حسب المواد التالية:

حسب المادة 14: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من القانون التوجيهي مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

– تشغل من 01 إلى 250 شخصا.

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار.

– تستوفي معايير الإستقلالية.

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، ماجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ص25.

[2] مالكوم شالوف، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ترجمة عبد الباري طارق وأخرون، **تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، 2009، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 12.13.

[3] برودي نعيمة، **تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات تكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 113.

المادة 15: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين ما بين مائتي مليون ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دينار.

المادة 16: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار.

المادة 12: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال ويحقق رقم أعمالها أقل من عشرين ملايين دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها عشرة ملايين دينار[1].

المطلب الثاني: معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف وتتعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى أخر وحسب كل دولة فهناك من يعرفها حسب رأس المال وهناك من يعرفها حسب معيار القيمة المضافة .... الخ ومن بين هذه المعايير كالتالي:

أولا– المعايير الكمية: تتمثل هذه المعايير في مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بينها مثل حجم العمالة ورأس المال ورقم الأعمال...الخ.

1. معيار العمالة: يعتمد هذا المعيار على عدد العمال في المؤسسة، من خلال وضع حد أدنى وحد أعلى لحجم العمالة للتفرقة بين المؤسسات، ووفقا لهذا المعيار فقد تعرض إلى العديد من الانتقادات من أهمها إن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي والمعدات الرأسمالية[2].

2. معيار رأس المال: يعتبر من المعايير الأساسية في تسير حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية فالمؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال تعتبر صغيرة إلا أنه يختلف من دولة لأخرى كما أن هناك مشكلة في تحديد رأس المال الثابت المستثمر من ثابت وعامل أو رأس المال الثابت.

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 1-18 المؤرخ في 05 ديسمبر 2001، الموافق ل 30 رمضان 1422، والمتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، الجزائر، ص 5-6.

[2]

3. **معيار معامل رأس المال:** باعتبار أن المعيارين السابقين وجهت لهما انتقادات وذلك لاستخدام كل منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فعدد قليل من العمال في المؤسسة لا يعني أن حجمها صغير إذ أن من المحتمل أن يكون رأس المال فيها كبير مما يجعلها تصنف من المؤسسات الكبيرة حسب معيار رأس المال كما يمكن أن يكون رأس المال صغير وحجم العمالة كبيرا مما يتم تصنيفها كمؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة وفقا لمعيار رأس المال إذن الجمع بين المعيارين السابقة يؤدي إلى معيار معامل رأس المال ويحسب بقيمة رأس المال الثابت على عدد العمال وبالتالي يعطينا الكمية الإضافية على رأس المال لتوظيف العمال عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في قطاع الخدمات والتجارة ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي[1].

ثانيا- المعايير النوعية: وهي المعايير التي تتركز على الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم على أساسها تجميع المؤسسات ذات الخصائص المتشابهة كطرق التسيير، القدرات الإبداعية للمؤسسة، وهذه المعايير تتمثل فيما يلي:

1. **الإستقلالية** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع باستقلالية تامة وعدم تدخل الأطراف الخارجية في تسيرها ومراقبتها أعمالها فنجد أن المالك هو المسير وهو الذي يتولى زمام الأمور واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية الكاملة.

2. **الروح الريادية:** إن أصحاب أو مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم الرواد في الميدان الذين ينشطون فيه وأكثر استعدادا لتحميل الأخطار المالية والمسؤولية الشخصية.

3. **الطابع الشخصي:** عادة ما يكون مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اتصال شخصي مع معظم الأشخاص الذين لهم صلة بالمؤسسة مثل العملاء، الزبائن، الموردين... الخ.

4. **عدم تقاسم المسؤولية:** حيث ينفرد الملك بسلطة اتخاذ القرارات دون إستشارة الأشخاص الآخرين والعمل بأرائهم.

5. **طبيعة رأس مالها المساهم:** هو عبارة عن رأس المال الذي يساهم به الملك أفراد عائلته وأصدقائه وعادة ما يكون المساهمون والمالكون من عائلة واحدة.

6. **الثقافة التنظيمية:** تعكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شخصية مالكها.

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص22.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توجد العديد من التصنيفات التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصنف حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

أولا– التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية كالتالي:

– المنزلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنزلية بتكوينها العائلي ويكون مكان إقامتها هو المنزل ويستخدم في الأيدي العاملة العائلية وتنتج منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.

– المؤسسات الحرفية: تعتبر المؤسسات الحرفية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل المؤسسات العائلي وعمال الأطفال بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق حيث تقوم بإنتاج منتوجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية ما يميزها عن الصناعات المنزلية كون مكان إقامتها ومزاولة نشاطها عبارة عن محل صناعي مستقل عن المنزل.

إن أهم ما يميز النوعين السابقين من الصناعات:

– اعتمادها على كثافة عمل أكبر في الإنتاج.

– معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا[1].

– استخدام آلات وتجهيزات ضعيفة التطور من الناحية التكنولوجيا وبكميات أقل.

– تنظيم العمل فيها سواء من ناحية النظام المحاسبي أو التسويق أو التسيير الإداري يتميز ببساطة.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة وطبقا لمقاييس صناعة الحديثة.

[1] قويدري عبد الرحمان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية أدرار–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بشار، الجزائر، 2012/2011، ص17.

ثانيا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج.

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

– مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية: نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية في:

– المنتجات الغذائية.

– تحويل المنتجات الفلاحية.

– منتجات الجلود.

– الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، بحيث ألا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها كما السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.

– مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز، أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطة والتحويلية والمتمثلة في:

– تحويل المعادن.

– المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

– الصناعة الكيماوية والبلاستكية.

– صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة.

– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس المال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى هذه المؤسسات يكون ضيقا.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

نجد ضمن هذا النوع نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأولى هي مؤسسات تجمع بين الإنتاج العائلي والإنتاج الحرفي تتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسويق والتسيير.

أما النوع الثاني فيشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتطورة والشبه المتطورة التي تتخذ من المصنع مقرا للعمل وتتميز باستخدام تكنولوجية حديثة وأساليب متطورة في التسيير والإدارة وتنظيم العمل داخل المصنع[1].

[1] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص12،11.

المبحث الثاني: أهمية وخصائص والتحديات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكانة بالغة وهذا لما تحقق من نفع عام للدولة أو للمجتمع وللفرد بحد ذاته، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، أهمية كبيرة وهذا راجع إلى ما تحققه من أهمية اجتماعية أو اقتصادية سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الفرد من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد، وتوفير مناصب شغل.

1. الأهمية الاجتماعية: وتتمثل الأهمية الإجتماعية فيما يلي:

– إن الأعمال صغيرة توفر نحو 67 % من فرص الأعمال الأساسية وتعمل على تحمل مسؤولية التدريب أثناء العمل وتنمية مهارات شباب[1].

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تنمية المواهب والابتكارات لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال، ذو الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبرتهم العملية لخدمة مشا ريعهم.

– للمشروعات الصغيرة دور إجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لدولة لان هذه المشروعات يمكن أن تنمو باعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية.[2]

– توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة بطالة ناجمة عن انتشار سريع لتقنية في مختلف القطاعات.

2. الأهمية الاقتصادية: وتتمثل الأهمية الاقتصادية فيما يلي:

– تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على ميزان المدفوعات لدول النامية كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.

[1] ماجد عطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص24.

[2] سالم عرفان، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2011، ص70.

– تساهم في تحقيق تكامل اقتصادي مع مؤسسات الكبرى وذلك بإنتاج بعض الإحتياجات ومستلزمات إنتاج للمؤسسات الكبرى.

– تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على جذب صغار المدخرين وتحويلها إلى إستثمارات في مختلف القطاعات إن مدخراتهم محدودة كافية لإقامة هذه المؤسسات.

2. أهمية على مستوى الفرد.

– الاستقرار والأمان مما يوفر لصاحبه فرصة عمل مستمرة مباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن زاد فيه بطالة[1].

– تشبع مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو.

– يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهارته وقدراته الفنية وخبراته العمالية والعلمية لخدمة مشروعه.

3.أهمية على مستوى المجتمع.

وتتمثل الأهمية الاجتماعية فيما يلي:

– تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبير من احتياجات السوق المحلي.

– تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

– تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب قطاع اكبر من العمالة في مختلف مجتمعات.

– تعمل تلك المشروعات على تحقيق توازن في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الإستثمارات في هذه الأقاليم[2].

[1] صالح حسين، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص6.

[2] نبيل جواد، مرجع سابق، ص77.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبية مرتفعة من المؤسسات في العديد من دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة، وهذا لما لها من خصائص تميزها عن غيرها ومن بين هذه الخصائص ما يلي[1]:

– **المستوى التكنولوجي**: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تكنولوجيا غير معقدة وتستخدم تقنيات بسيطة لضآلة رأس المال وضعف الإمكانيات المالية لذا فهي تركز على تكنولوجيا كثيفة العمل.

– **محدودية الانتشار الجغرافي**: إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.

– **توفير الخدمات لصناعة الكبرى**: بحيث تتم هذه العمليات عن طريق عقود تسمى لتعقد من الباطن.

– **القدر على التقليل من البطالة**: عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية وهو ما يسمح برفع قدرتها على توفير مناصب الشغل وتقليل من مشاكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفر المناصب الشغل.

– **القابلية للتجديد والابتكار**: تتوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدرة عالية على تجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة مما يحقق رضا العملاء.

– **الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي**: يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة، تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك ما لذي يمكن شراءه؟،من هو المستهلك المستهدف؟،كيف يمكن المحافظة عليه؟

– **جمع بين الإدارة والملكية**: حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالاستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشرة ساعة يوميا.

– **المركزية**: حيث يقوم مالك المشروع في مباشرة أعماله بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في منظمات[2].

[1] جواد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] فايزة جمعة أخرون، **الريادة وادارة الاعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2010، ص85.

إضافة إلى هذا هناك خصائص أخرى وهي:

– الارتقاء بمستويات الإدخار والإستثمار بإعتبار أنها مصدر جيد للإدخار الخاصة، وتعبئة رؤوس الأموال.

– عدم وجود التعقيدات الروتينية في اتخاذ القرارات ووجود الوضوح في الإجراءات والسرعة في إنجاز الأعمال الإدارية والفاعلية والكفاءة في تحقيق الأهداف الإقتصادية لأصحابها ومن حيث قدرتها على إشباع إحتياجات ورغبات العملاء[1].

– إرتقاء قدرة المؤسسة على التطوير وذلك يرجع لقدرة أصحابها على التفكير[2].

– سهولة تكييفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الإستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط.

– إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الإستهلاكية منها، وهذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي[3].

– دقة الإنتاج والتخصص، مما يساعد على إكتساب الخبرة والإستفادة من نتائج البحث العلمي، وتجسيد كل المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى الكلفة.

– القدرة على الإندماج في النسيج الوطني، من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية إستحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة[4].

---

[1] فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص23.

[2] علي عبد الله العرادي، **ملف بِشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان والبحوث. 26 يناير2006، ص33.

[3] أحمد طرطار وآخرون، **حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: المقاولتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، وذلك يوم 2010/8/7/6، ص11.

[4] راغب شهرزاد وآخرون، **المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وأفاق**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها **في** التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، وذلك يوم 9/8/أفريل2002، ص5-6.

المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من مشاكل وصعوبات وتحديات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية والتي تعتبر عائق أمام تطور هذه المؤسسات.

1. صعوبات ومعيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– **ندرة المواد الأولية** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الإستيراد وتغيرات أسعار الصرف[1].

– **تكلفة رأس المال** من الأمور المعروفة أن تكلفة التمويل على المستوى الضيق أعلى منها في التمويل على مستوى الواسع وخاصة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وتكاليف الإجراءات المختلفة للحصول على القروض وتقديم الضمانات فشروط الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون صعبة وقاسية.

– **عدم وجود قانون موحد** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحدد تعريف لها وينظم عملها ويوفر لها التسهيلات وما ينتج عن ذلك تعدد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض[2].

– **المشاكل والصعوبات الإدارية** تعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى إنسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والتي لا تراعي ظروف المستثمر.

– **الضرائب** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات، ص، م. في جميع أنحاء دول العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات، ص، م. من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب[3].

– **شدة المنافسة** بين الم، ص، م. وبعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوصية وبين الشركات الأجنبية من جهة ثالثة[4].

---

[1] سالم عرفان، مرجع سابق، ص47.

[2] ناصر المنصور، **الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، 2003، ص62.

[3] ساوي صباح، مرجع سبق ذكره، ص174.

[4] غالم عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص90.

2. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة.

لقد ساهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الإقتصادية في أواخر القرن العشرين في تغيير القوى الإقتصادية وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي حيث أصبح العالم قرية صغيرة بفضل وسائل الإتصال والإعلام نتيجة هذا التطور.

– **التطور التكنولوجي**: يساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل عملية الاتصال وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية بين الدول وانتشار ثقافة شعوب العالم المختلفة فيما بينها.

– **عالمية الاتصال**: نتيجة للتطور مجال الاتصالات والمواصلات واستخدام التقنيات الحديثة جعل العالم قرية صغيرة فأصبحت الشركات والمؤسسات تحت منافسة شديدة التنافس.

– **عالمية التجارة**: وذلك من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وهذا بهدف تحرير التجارة العالمية ورفع القيود الجمركية، وكذا تحرير السلع الزراعية والصناعية وتحرير الخدمات.

– **عالمية الجودة من التلوث**: عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد والعمل على وضع إستراتيجية وقوانين خاصة لحماية البيئة من المخلفات الضارة.

– **الخوصصة**: حيث أصبح الاقتصاد العالمي نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز السوق، وتفاعل قوى العرض والطلب في القرن ال 21.

– **عالمية الجودة**: وذلك للحفاظ على مستوى التجارة العالمية، من خلال متطلبات الجودة كما يتم من شهادة الجودة والتي تعرف ب (ISO) للمنظمات التي لها سلع ذات جودة عالية.

– **زيادة التكتلات الإقتصادية والإتجاه نحو الإندماج والإستحواذ**: قامت العديد من الدول في عقد إتفاقيات إقتصادية وتكتلات والتحالف والإندماج فيم بينها، وهذا لزيادة قوتها التنافسية ولمواجهة الشركات المنافسة لها والكيانات الاقتصادية الجديدة، من أجل زيادة فاعليتها والوصول إلى إقتصاديات الحجم الكبير[1].

[1] **برودي نعيمة**، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المبحث الثالث: دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعد عملية مرافقة ودعم المشروعات الصغيرة خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها أمرا ضروريا يساعد ويحفز المقاول على الإستمرار، لهذا سوف نتطرق إلى حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المقاولاتية بشكل عام، ثم نرى أجهزة مرافقة المقاولاتية في الجزائر وبعدها أجهزة الدعم فيها.

المطلب الأول: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المقاولاتية

تتم خدمة المرافقة من خلال العديد من الهيئات، فهي مجموع الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، بغض النظر عما إذا كان قد أنشأ مؤسسته أو ليس بعد، وتنقسم هيئات المرافقة إلى مشاتل الأعمال ومسرعات الأعمال وكذا حاضنات الأعمال، وتعد هذه الأخيرة أهم آلية لمرافقة المقاولاتية.

أولا: حاضنات الأعمال.

تعتبر حاضنات الأعمال من أهم الآليات التي تساهم في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في استغلال مخرجات الجامعات ومراكز البحث، حيث أنها تلعب دورا أساسيا في احتضان المبتكرين والمبدعين.

أ. تعريف حاضنات الأعمال: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بحاضنات الأعمال أهمها[1]:

تعرف على أنها: حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق.

– كما تعرف أيضا: "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من تسهيلات الإنشاء وبداية النشاط."

إذن فحاضنات الأعمال عبارة عن مؤسسات كبيرة تسعى إلى توفير الجو الملائم للمشاريع الصغيرة من أجل ضمان نجاحها أو حتى تجاوز مرحلة الانطلاق لتدفعها تدريجيا لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للاستمرار.

[1] عمر فرحاتي، **إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى وطني، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، 7/6 ديسمبر 2017.

ب. أنواع الحاضنات: يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع حسب إختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله أهمها[1]:

– **الحاضنة الإقليمية:** تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة لتنميتها، وتعمل على استخدام الموارد المحلية واستثمار الطاقات البشرية العاطلة، أو خدمة شريحة من المجتمع مثل المرأة.

– **الحاضنة الدولية:** تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.

– **الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد الاحتياجات الصناعية للمنطقة، حيث يتم فيها تبادل المنافع والمعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

– **حاضنة القطاع المحدد** :تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد.

– **الحاضنة التقنية:** تتميز هذه الحاضنة بامتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة مع استثمار تصميمات متطورة.

– **الحاضنة البحثية أو الجامعية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين من خلال الاستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مراكز البحث.

– **الحاضنة الافتراضية:** هي حاضنة بدون جدران، تقدم جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء.

– **حاضنة الانترنت** :تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الانترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج.

ثانيا: آلية الاحتضان.

تقدم حاضنات الأعمال جملة من الخدمات لحاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة وذلك من خلال التنسيق بين مجموعة من الأطراف الممولة والحكومة والجامعات والمجتمع ككل ويستخدم عادة هذا الدعم لفائدة أصحاب المشروعات المقاولاتية من أفراد المجتمع ذوي الأفكار الواعدة المتجددة، وهم عادة نتاج الجامعات ومراكز البحث.

[1] – رمضان الدريبي وآخرون، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003 ، ص 22

وبهذا نستنتج من الشكل السابق أن آلية الاحتضان تكون كالتالي: تمول الحاضنة من طرف الدولة إذا كانت عامة، وتمول من طرف الخواص (الشركاء) إذا كانت خاصة، ومن الطرفين إذا كانت مختلفة، فالمجتمع يقدم طلاب للجامعات والجامعات تفرز مبدعين ومتميزين ليصبحوا أصحاب مشروعات، فيتم احتضانهم من طرف الحاضنة، حيث تقدم الدعم الفني بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث وكذا الجمعيات...، كما تقدم الحاضنة الدعم المالي بالاشتراك مع الجهات التمويلية كالبنوك...، فيصبح المبدع صاحب مشروع مقاولاتي من الحاضنة، فتقدم هذه المشروعات مناصب عمل وبالمقابل تحصل هذه المشاريع على فوائد وتستفيد الدولة من هذه المشاريع عن طريق الضرائب.

المطلب الثاني: أجهزة المرافقة في الجزائر

لقد تعددت أنواع هذه أجهزة مرافقة المقاولاتية من طرف المشرع الجزائري، وذلك حسب احتياجات كل مقاول وتأتي مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل على رأس هذه الهيئات وتكون كالتالي:

أولا: مشاتل المؤسسات.

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها.

بناءا على المشرع الفرنسي، ضم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل، حيث تعرف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتكون في أحد الأشكال التالية[1]:

- **ورشة الربط**: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات**: ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.
- **المحضنة**: وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر

[1] المادة 11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2003، ص 11.

الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.

كما تتكفل مشاتل المؤسسات بعدة مهام أهمها[1]:

- استقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع.

- إيجاد المحلات لفائدة المقاولين، مع تقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

ثانيا: مراكز التسهيل.

لقد أقر المشرع الجزائري بإنشاء هيئة أخرى مساعدة لمشاتل المؤسسات تتمثل في مراكز التسهيل حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وتم تعريف مراكز التسهيل بأنها: مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي[2].

كما تتولى مراكز التسهيل أداء عدة مهام أهمها:

- دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.

- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق.

- مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه، ومرافقته عند التكوين والتسيير.

لقد قامت الجزائر سنة 2003 بإنشاء 11 محضنة، بالإضافة إلى أربع ورشات ربط في كل من الجزائر، قسنطينة، سطيف، وهران، وكذلك تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية[3].

وبالتالي تعد مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر مشجعة للأفراد كي ينشئوا مشاريع خاصة بهم.

---

[1] المواد من 5 إلى 8، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص13.

[2] المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 18.

[3] عبد الحميد برحومة، **واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق، جامعة بسكرة، 03/04/05/ماي 2011، ص09.

المطلب الثالث: أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر.

لقد تعددت أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر وذلك لتشجيع الأفراد على الإستمرار في مشاريعهم، وتخفيف العراقيل وخاصة المالية منها التي يواجهها المقاول.

أولا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC".

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94- 188المؤرخ في 06 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم94/1 المؤرخ في ماي 1994 م، كفل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، والحد الاقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.

- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.

وهناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص حتى يستفيد من تدابير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وهي:

- أن يتراوح عمرك بين 30 و50 سنة.

- أن تكون حامل للجنسية الجزائرية.

- ألا تشتغل منصب عمل أو تمارس نشاط لحسابك الخاص خلال مرحلة إيداعك لطلب الاستفادة من تدابير CNAC.

- أن تكون مسجلا في الفروع التابعة للوكالة الوطنية للشغل بصفة طالب للشغل.

- التمتع بتأهيل مهني أو إمتلاك معرفة لها علاقة بالنشاط المراد مزاولته.

- القدرة على تجنيد القدرات المالية الكافية للمساهمة في تمويل المشروع.

- الا تستفيد مسبقا من إجراءات المساعدة في إطار خلق النشاط.

المساعدات المالية:

- يتمثل القرض على شكل هبة من 28-29 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع.

- التخفيض في الفوائد البنكية.

- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70 % من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط، من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، صندوق ضمان أخطار القروض.

وتستند الإستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا، على صيغة التمويل الثلاثي، التي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق من خلال التركيبة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- تمويل الصندوق: 28/29% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- المزايا الضريبة (الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال).

ثانيا: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب"ANSEJ "

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكلفة بالتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات.

هذا الجهاز موجه للشباب العاطل الباحث عن العمل والبالغ من العمر من 19-35 سنة والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات وتدعم الوكالة وتضمن المرافقة التي تشمل مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، وتعنى بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.

1. دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: يضمن عملية المرافقة والتي تبدأ من مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها ويعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 مليون دينار، وقد أنشئت الهيئة أساسا لإجراءات الدعم التالية:

- **المساعدات المالية:** وتتمثل في:

– القرض على شكل هبة من 28-29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

– التخفيض في الضرائب البنكية.

- **المساعدات في الحصول على التمويل:** يمول البنك (70 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على صندوق الضمان المشترك.

– تقدم الهيئة صيغتين في التمويل:

المختلطة: المساهمة الشخصية زائد تمويل الوكالة.

التمويل الثلاثي: المساهمات الشخصية وتمويل الوكالة بالإضافة إلى تمويل البنك حسب الصيغ التالية:

– المساهمة الشخصية: 1-2 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

– الوكالة من 28-29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة.

– البنك 70 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

المزايا الضريبية: (تخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال) للمؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة.

وهناك مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها صاحب الفكرة من أجل الحصول على دعم حتى يتمكن من إنشاء مشروعه الخاص.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI.

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الإستثمار الأجنبي والمحلي.

1. مهام الوكالة: أوكلت للوكالة مجموعة من المهام يمكن إيجازها فيما يلي:

- إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم.
- تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وانجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- منح المزايا الخاصة بالإستثمار.
- تسيير صندوق دعم الإستثمار.
- ترقية الإستثمارات و تطويرها ومتابعتها.
- تساهم في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الإقتصادية المعنية.
- يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM".

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، كما أوكلت لها مهمة تسيير جهاز القرض المصغر الذي أستحدث من أجل تقيم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، مع منح قروض ميسرة دون فائدة.

هدفها الأساسي هو ترقية النمو الإجتماعي عن طريق النشاط الإقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الإتكال المحض بل يرتكز أساسا بالإعتماد على النفس وعلى روح المقاولة.

- الشروط الواجب توفرها في طالب القرض:

- أن يكون 18 سنة فما فوق.

- عدم امتلاك أي مدخول أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.

- إثبات مقر الإقامة.

- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه.

- عدم الإستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جزاه أخر.

- القدرة على دفع المساهمات الشخصية التي تساوي 3 أو 5 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- الإلتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل إنطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع الامتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا:

- الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطتكم.

- يمنح القرض البنكي بدون فوائد.

من هذه الأجهزة التي وضعتها الجزائر، يتضح أنها مهتمة بمجال المقاولاتية كي تتخلص من البطالة المتزايدة لديها وتزيد من إقتصادها الوطني، غير أن هذه الأخيرة غير فعالة وخاصة من جانب متابعة المقاولين المستفيدين من الدعم بعد إنشاء المشاريع، وعدم كفاءة المقاولين ذاتهم في تسيير مشاريعهم.

خاتمة الفصل.

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها ومعاييرها وأهميتها كما أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه المؤسسات، واستنتجنا من هذا الفصل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها دور كبير في تطوير المجتمع من خلال أهمية الاجتماعية والاقتصادية والفردية في تقليل من مشكل البطالة وتوفير مناصب شغل، وذلك يكون بالتخطيط الإستراتيجي من أجل تحقيق الميزة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، وهذا راجع إلى قوة المؤسسة وإستقرارها وثباتها من أجل الإرتقاء بمستوى الإدخار والإستثمار لتعبئة رؤوس الأموال.

كما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مواجهة الصعوبات والعراقيل الداخلية والخارجية كالندرة الموارد الأولية والمشاكل الإدارية من أجل الوصول إلى مؤسسات ريادية وعالمية في شتى المجالات الإقتصادية.

الفصل الثالث

تعد المقاولاتية من أهم الأنشطة التي إهتمت بها الجزائر من أجل تحقيق قاعدة إقتصادية وتنويع الإقتصاد الوطني وذلك نتيجة لدورها المتميز في البناء والتطوير في مختلف مجالات الحياة، إلا أن هذا الدور لا يتحقق إلا إذا استطاع الأفراد والمحيط إمتلاك مؤهلات محفزة وقدرات مساعدة تمكنهم من تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى إنشاء مقاولات على أرض الواقع.

تختلف ظروف المقاولات من بلد لآخر، فهناك محيط يشجع على إنشاءها ونموها وذلك بتوفير مختلف الشروط الضرورية لذلك، لكن في البلدان أخرى نجد أن ظروف المحيط ومناخ الأعمال تؤثر على وجود هذه المؤسسات وذلك نتيجة لتأثر الأفراد بثقافة البيئة التي يعيشون فيها.

في هذا الفصل يتم تطويع الجانب النظري إلى الميدان من خلال النفوذ إلى أعماق الثقافة المقاولاتية بدلا من الإكتفاء بالجوانب السطحية لها، حيث حاولنا قدر المستطاع إختبار المواقف والنظم وسلوك الأفراد للتوجه نحو إنشاء المقاولات، وتتبعها بشيء من التفصيل والتحليل كمحاولة لتفسير العناصر المؤثرة فيها.

في المبحث الأول يتم التطرق إلى واقع التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر مفصلا الإجراءات التطبيقية التي تمر بها المقاولات في الجزائر وذلك من أجل الوقوف على التجربة الجزائرية هذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية المستدامة، إلى جانب دراسة أهم الخصائص التي يتميز بها والصعوبات التي تقف في وجه تطوير هذا القطاع.

في المبحث الثاني يتم عرض شامل لمجمل المراحل التي مرت بها المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وابرز التطورات التي حدثت في قوانينها وموقف السياسات الحكومية المتعاقبة حولها.

المبحث الثالث يتناول أبرز المشاكل والمعوقات التي تمر بها المقاولات وأليت الدعم التي انتهجتها بحيث يهدف الى معرفة تأثير كل محور من محاور الثقافة المقاولاتية على توجه الأفراد لإنشاء المقاولات في الجزائر، ليتم في مرحلة أخيرة تحليل النتائج المستخرجة وإستخلاص نموذج الدراسة.

المبحث الأول: التنمية والتنويع الاقتصادي للمقاولات في الجزائر.

إن خطر الإعتماد على المحروقات كمورد رئيسي للدولة يحتم عليها تنويع إقتصادها من خلال التركيز على المقاولات خاصة المبتكرة بإعتبارها صميم الهدف الاستراتيجي والقوة الدافعة لمرونة الاقتصاديات، وهو ما جعل الجزائر تولي إهتماما ملحوظا بهذا القطاع لما له من آثار إيجابية على مستوى الفرد والمجتمع.

المطلب الأول: تطور تعداد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث شهدت تزايدا ملحوظا خاصة بعد اتجاه سياسة الدولة إلى تدعيم هذا القطاع وصدور القانون التوجيهي لترقيتها ودعم تنافسيتها سنة 2001.

نلاحظ من خلال الشكل البياني زيادة في التعداد العام للمقاولات الصغيرة والمتوسطة و التي تبرز بوضوح عند المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، مما يبين أهميتها بالنسبة للاقتصاد، حيث أن تطورها السنوي يبين زيادة 23964 مؤسسة عند نهاية 2006 مقارنة ب 2005 أي بمعدل تطور سنوي % 9،75، وزيادة 24140 مؤسسة خلال 2007 مقارنة 2006 أي بمعدل تطور 8،95% وبزيادة 27441 مؤسسة في أخر عام 2008 مقارنة بالسنة التي قبلها، مع العلم أن المؤسسات المتمثلة في الأشخاص الطبيعيين قد وصل عددها في نهاية 2008 إلى 70626 مؤسسة وبتطور سنوي يقدر 7993 مقارنة بسنة 2007، أما تطورها من سنة 2010 الى 2011 بمعدل 6،08% ومن 2011 الى 2016 ب 7،24%.

تمثل مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام جزء صغير في اقتصاد المقاولات في الجزائر، كما يظهر الشكل البياني تناقصها ب 135 مؤسسة سنة 2006 مقارنة ب 2005 وناقص به 73 مؤسسة سنة 2007 مقارنة ب 2006 وانخفاض ب 40 مؤسسة نهاية 2008، وواصلت في الانخفاض حيث تم شطب 15 مقاولة سنة 2012 بمعدل انخفاض 62, 02 % مقارنة بسنة 2011.

هناك عدة أسباب أثرت بطريقة عكسية على تعداد المقاولات العامة من بينها تغير البنية الهيكلية للقطاع العمومي يصيب – عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى مما أدى إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها، تتمتع بالاستقلالية التامة بحيث تكون قابلة للخوصصة والشراكة

– عملية الخوصصة بأشكالها المختلفة جزئية أو كلية والتي ساهمت في تغير طبيعة الملكية

مع العلم أن الوحدات الاقتصادية من نوع المزارع النموذجية التابعة لشركة تسيير المساهمة " شركات التسيير والتطوير الفلاحي SGDA ' صارت تعد من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسب ضمن تعداد وزارة المساهمة وترقية الاستثمار خلال عام 2005.

كما أن العدد الإجمالي للحرفيين حسب تصريحات غرف الصناعة التقليدية والحرف في نمو متزايد حيث زادت خلال 2006 ب 101350 مؤسسة وعام 2007 ب 10125 مؤسسة، أما الزيادة خلال عام 2008 فكانت ب 10540 حرفي.

بصفة إجمالية لعدد المقاولات التي تم انشاؤها في عام 2016 في جميع القطاعات القانونية (خاصة، عامة، صناعات تقليدية) تطور بمعدل 07,97 % مقارنة بسنة 2012، وبزيادة 06,50 % عام 2011 مقارنة ب 2010.

- **توزع المقاولات حسب نوع القطاع.**

واصلت المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزايدا بشكل ملحوظ، حيث انتقل عددها الاجمالي من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى747934 خلال السداسي الأول لسنة 2016، والشكل الموالي يبين توزيعها:

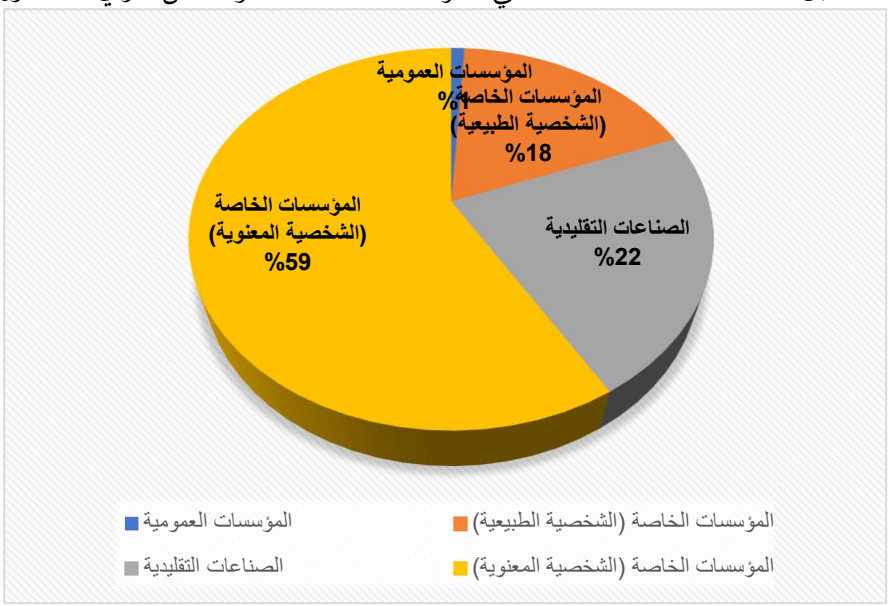

العدد الإجمالي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في جميع القطاعات القانونية خلال السداسي الأول لسنة 2013 يبلغ 81134 وذلك بمعدل تطور مقارنة بالسداسي الأول لمسنة 2012 8.81 %.

بلغ عدد المقاولات التابعة للقطاع الخاص 747387 مؤسسة (مؤسسات خاصة ذات شخصية معنوية، طبيعية وصناعات تقليدية) أين تشكل النسبة الأكبر93 , 99 %، بينما المقاولات العمومية بلغ عددها 547 مؤسسة بنسبة 01% هي في تناقص بسبب إعادة الهيكلة وعملية الخوصصة، لذلك نجدها تناقصت بنسبة 50 , 02 % ما بين السداسي الأول لسنة 2012 والسداسي الأول لسنة 2013.

المطلب الثاني: دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الشغل بالجزائر

بالنسبة لهذا النوع من المقاولات، فهي تلعب دورا هاما في الجزائر من خلال توفير مناصب الشغل ومساهمتها في التخفيف من حدة البطالة[1] تم إدماج الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان CNAS" كذلك أرباب المؤسسات القطاع الخاص المصرح بهم لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS مع الاعتماد في التعداد على فرضية أنه على مستوى كل مؤسسة هناك رب عمل واحد مصرح به.

يبين الشكل البياني كذلك مساهمة المقاولات بجميع اشكالها القانونية في تزايد مناصب الشغل عبر الزمن، وهو ما يظهر جليا في مساهمة المقاولات التابعة للقطاع الخاص بشكل كبير مقارنة ببقية الأشكال القانونية الأخرى.

[1] بوهنة علي، سالمي عبد الجبار، **المساهمة الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل**، يوم دراسي: التكوين والتعليم وعلاقتهما بسوق العمل، جامعة تلمسان بالتعاون مع ملحقة مغنية، 27 يناير 2009، ص11-12.

السنوات	الإنشاء الخام	معدل الإنشاء الخام	الإنشاء الصافي	معدل الإنشاء الصافي
2002	23 186	12.23%	18 397	9.71%
2003	20 907	10.05%	17 500	8.42%
2004	23 881	10.59%	20 393	9.05%
2005	27 054	11.00%	23 964	9.75%
2006	27 316	10.12%	24 140	8.95%
2007	30 916	10.52%	27 441	9.34%
2008	34 407	10.71%	24 515	7.63%
2009	31 332	9.06%	23 417	6.77%
2010	31 631	8.56%	22 442	6.08%
2011	36 406	9.29%	28 356	7.24%
2012	47 546	11.32%	39 297	9.35%
2013	46 629	10.15%	37 575	8.18%
2014	48 868	9.83%	40 912	8.23%
2015	49 691	9.24%	38 005	7.07%
6201	33 438	5.81%	42870	7.44%

العدد الإجمالي لمناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات زاد سنة 2008 بـ 184810 منصب مقارنة بسنة 2007 مع العلم انه تم دمج أرباب المؤسسات الخاصة للأعمال الحرة والمقدرة بـ 70626 مع ارباب المؤسسات الخاصة للأشخاص المعنوية والمقدرة بـ321387.

وبلغت الزيادة الاجمالية منذ سنة 2004 الى غاية السداسي الأول بـ 1076991 منصب شغل، حيث نجد أن المقاولات التابعة للقطاع الخاص ذات الشخصية المعنوية والتي تم انشاؤها خلال السداسي الأول لسنة 2013 والمقدرة بـ 21847 تتوزع حسب فئات العمال وتمثل المقاولات الخاصة ذات الشخصية المعنوية "جد مصغرة " (TPE) والتي تشغل من 01 الى 09 عامل المستوعب الأكبر لليد العاملة وذلك بمعدل 97،73 %، أما المقاولات الخاصة ذات الشخصية المعنوية "الصغيرة" والتي تشغل من 10 الى 49 عامل تمثل فقط 02،05%، في حين أن المقاولات الخاصة ذات الشخصية المعنوية "المتوسطة" والتي تشغل من 50 الى 250 عامل لا تمثل الا 00.22%.

يتم تبيين تطور مناصب الشغل المصرح بها ما بين 2015 و2016 في المقاولات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الشكل التالي:

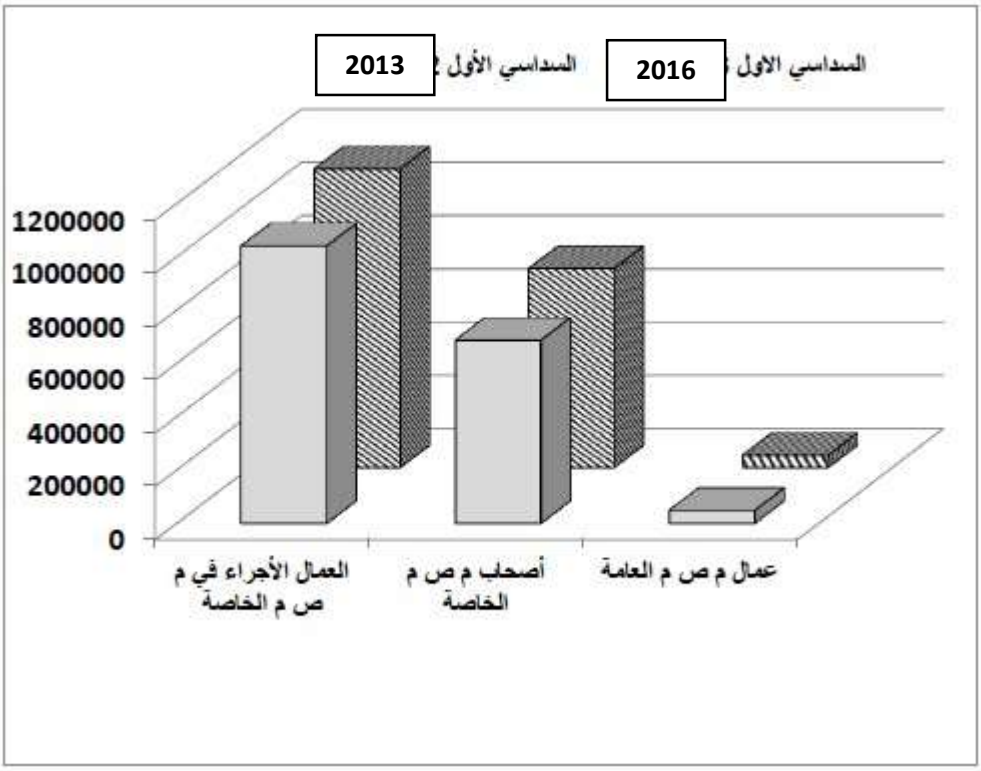

بين المدرج التكراري عدد العمال الأجراء وأصحاب المقاولات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص مشتملا المؤسسات ذات الشخصية المعنوية المهن الحرة والصناعات التقليدية، في نهاية السداسي الأول من سنة 2013 بلغ العدد الإجمالي 945 1915، وذلك بعدما كان يبلغ 461 نهاية السداسي الأول لسنة 2012 حيث تطور العدد بمعدل 07 , 83 %. يمكن القول أن المقاولات في الجزائر تستخدم تكنولوجيا تبلغ فيها كثافة اليد العاملة درجة كبيرة وهو ما يجعلها أداة أساسية لاستيعاب أكثر للقوى العاملة، علما أنه في بعض الدول تعتبر المقاولات في المسؤولة عن حصة كبيرة من الابتكارات التي تستخدم تكنولوجيا متطورة وتستخدم كثافة يد عاملة أقل.

السنوات	العدد الابتدائي	المؤسسات الجديدة	معدل الإنشاء الخام	الإنشاء الصافي	معدل الإنشاء الصافي
2002	71 523	8 327	11.64%	8 327	11.64%
2003	79 850	10 053	12.59%	6 882	8.62%
2004	86 732	12 067	13.91%	9 340	10.77%
2005	96 072	13 253	13.79%	10 157	10.57%
2010	249 196	18 136	7.28%	17 780	7.13%
2011	266 976	24 614	9.22%	24 182	9.06%
2012	291 158	27 229	9.35%	26 687	9.17%
2013	317 845	37 208	11.71%	36 677	11.54%
2014	354 522	42 304	11.93%	41 614	11.74%
2015	396 136	72 974	18.42%	50 189	12.67%
2016	446 325	72 974	16.35%	18 567	4.16%

يتضح من خلال هذا الجدول غياب المعطيات الإحصائية لبعض السنوات وهو ما سبق وأشرنا إليه، وحتى إن وجدت بعض هذه المعطيات فهي غير متطابقة مع معطيات أخرى لذا فقد أخذنا بالصحيح منها فقط.

ونلاحظ من الجدول كذلك كيف أن المؤسسات الحرفية والمهنية الناشئة في تزايد مستمر فهي لم تعرف أي نقصان في أعدادها طوال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2016 وقد وصل أكبر عدد لهذه المؤسسات الناشئة في السنة الأخيرة ب 72974 مؤسسة من بينها 6071 مؤسسة إستعادت نشاطها السابق.

واذا نظرنا إلى معدلات الإنشاء الخام فهي جيدة باعتبار أنها لم تقل على معدل 9 % إلا في سنة واحدة هي سنة 2010 حين كان هذا المعدل مساويا ل 13 % وهذا معناه أن نسيج المؤسسات الحرفية والمهنية يشهد كل سنة زيادة في عدد المؤسسات الجديدة بمعدلات تفوق ال 09 % من مجموع عدد المؤسسات الناشطة به.

وتقترب معدلات الإنشاء الصافي من معدلات الإنشاء الخام ما عدا في سنتي 2003 حيث بلغ الفارق بينهما 3,97% وفي سنة 2015 أين كان الفارق هو 5,75 %، وهو ما يعني تأثر نمو ناتج المؤسسات في هذا القطاع بظاهرة اندثار المؤسسات فالزيادة الناتجة عن إنشاء مؤسسات جديدة قابلها اندثار كبير في عدد المؤسسات، وكذلك الأمر بالنسبة لسنة 2016، أما في السنوات الأخرى فقد كانت المعدلات متقاربة ما يفسر تأثر هذا النسيج بشكل كبير بظاهرة إنشاء المؤسسات وهو شيء إيجابي.

– انتشار المقاولات في مختلف النشاطات الاقتصادية

تعد عملية دخول المقاولات إلى السوق من الشروط الضرورية لتنشيط الاقتصاد من خلال تكوين منتجات مبتكرة وذلك في جميع القطاعات نظرا لتميزها بمرونة كبيرة وسرعة استجابتها للطلب، فتتبع توزيعها على هذه القطاعات مهم من أجل تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة.

– المقاولات ذات الشخصية الطبيعية

من حيث التنويع الاقتصادي، تساهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها في مختلف النشاطات الاقتصادية، 2257 % في مجال الصناعات التقليدية (القنية إنتاج المواد، الخدمات، و27, 18% من المقاولات ذات الشخصية الطبيعية. يتبين ذلك من خلال شكل الموالية

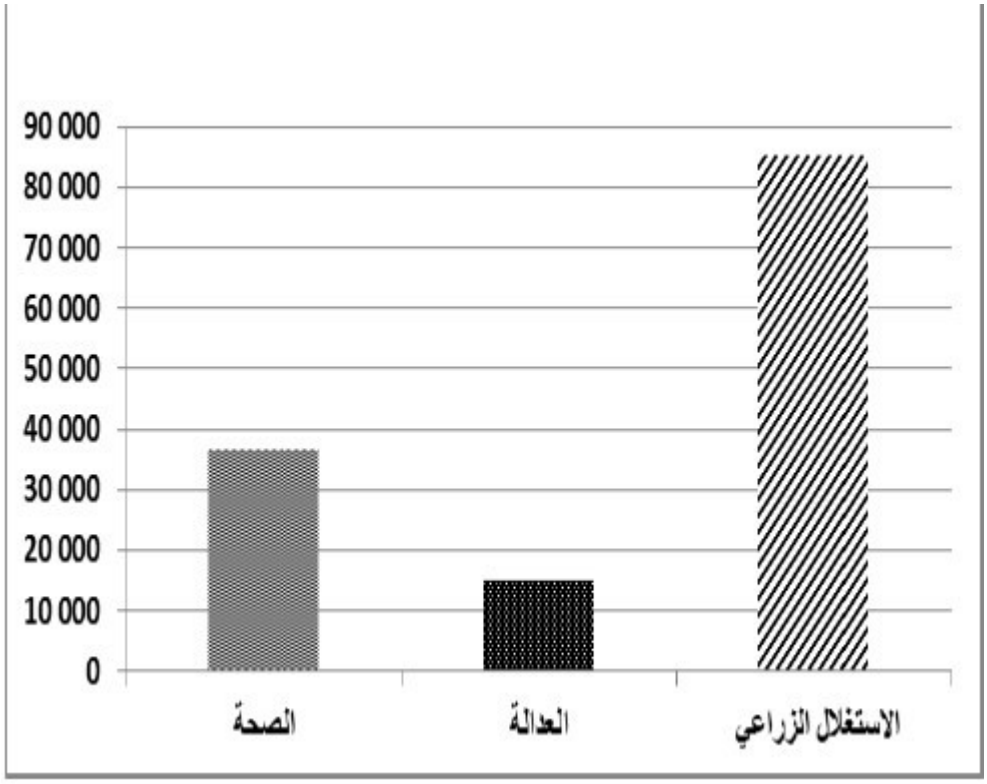

نلاحظ من خلال المدرج التكراري أن المقاولات ذات الشخصية الطبيعية تشمل مختلف المين حيث نجدها تنشأ أكثر في مجال الاستغلال الزراعي، ثم يليه قطاع الصحة الذي يتضمن مثلا كل من الأطباء والصيادلة، إلى جانب المهن الحرة في مجال العدل الذي يشمل المحامين، المحضرين القضائيين والموثقين، المهندسين الزراعيين والمعماريين الخ.

- **مجالات عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة.**

تتميز المقاولات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها عبر مختلف مجالات النشاط الاقتصادي كالصناعة، الزراعة، الثروة الحيوانية، التجارة وتقديم الخدمات التعدين، البناء والأشغال العمومية الخ.

- **المجال الصناعي:**

من أمثلة الأنشطة التي تقوم بها:

- تصنيع المواد الغذائية كتصنيع منتجات الحليب ومشتقاته ...
- تصنيع قطع الغيار والقطع اللازمة للصناعات التجميعية، صناعة حفظ الخضر والفواكه واللحوم والأسماك ...
- المؤسسات التي تنتج سلعا حسب طلب المستهلك كخياطة الملابس، الأثاث..
- المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد على دقة العمل اليدوي كصناعة الحرف، الفخار والأواني..
- صناعة المواد والمعدات، صناعة الزيوت، صناعة السكر، مواد البناء، إلى جانب الصناعات الخشبية ...

- **المجال الزراعي والثروة الحيوانية:** من بين المشاريع في مجال الزراعة وتربية الحيوانات نجد:

- المشروعات الزراعية كالخضر والفواكه، الحبوب والمشاتل، البيوت البلاستيكية والأعشاب الطبية.
- مشروعات المنتجات الحيوانية كتربية المواشي والأبقار والدواجن، معامل الجنين ومنتجات اللحوم، الألبان ...
- الثروة السمكية كصيد السمك وإقامة مزارع تربية الأسماك ومخازن التبريد ...

- **المجال التجاري.**

تتمثل في الأعمال الخاصة بالتجارة والمتمثلة في العلاقة بين المنتج والمستهلك النهائي كتجارة الجملة، تجارة التجزئة، تجارة الخدمات والوكلاء التجاريين.

- **مجال الخدمات.**

تلعب دورا مهما في الخدمات التي تتطلب علاقة شخصية مع العملاء والتي من الصعب توافرها في غير المؤسسات الصغيرة، وتشمل كل من الفنادق، الأنشطة السياحية، خدمات الصيانة، النظافة وحماية البيئة، النقل والتفريغ، الخدمات الاستشارية، مكاتب الإعلان، وكالات التأمين، محطات الوقود، المطاعم، المكاتب المهنية كالمراجعة والمحاسبة والتدريب، مكاتب الأطباء والهندسة، خدمات السيارات المغاسل والتشحيم.

- **مجال التعدين.**

تتمثل في الاستثمار في مختلف الأنشطة المتعلقة بالمناجم والمحاجر بالاعتماد على المجهود البشري بصفة أساسية لاستخراج الخامات التي توجد قريبة من مسطح الأرض، أو إجراء بعض العمليات عليها والتي لا تتطلب استخدام وسائل تكنولوجية معقدة[1].

- **مجال المقاولات.**

في المشاريع الميكانيكية كالمصانع ومحطات تحلية المياه، محطات توليد الطاقة ومقاولات الإنشاءات والأشغال البحرية.

المطلب الثالث: انتشار المقاولات الخاصة حسب قطاع النشاط.

بالنسبة للجزائر، يمكن ملاحظة توزيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مختلف النشاطات من خلال الشكل الموالي:

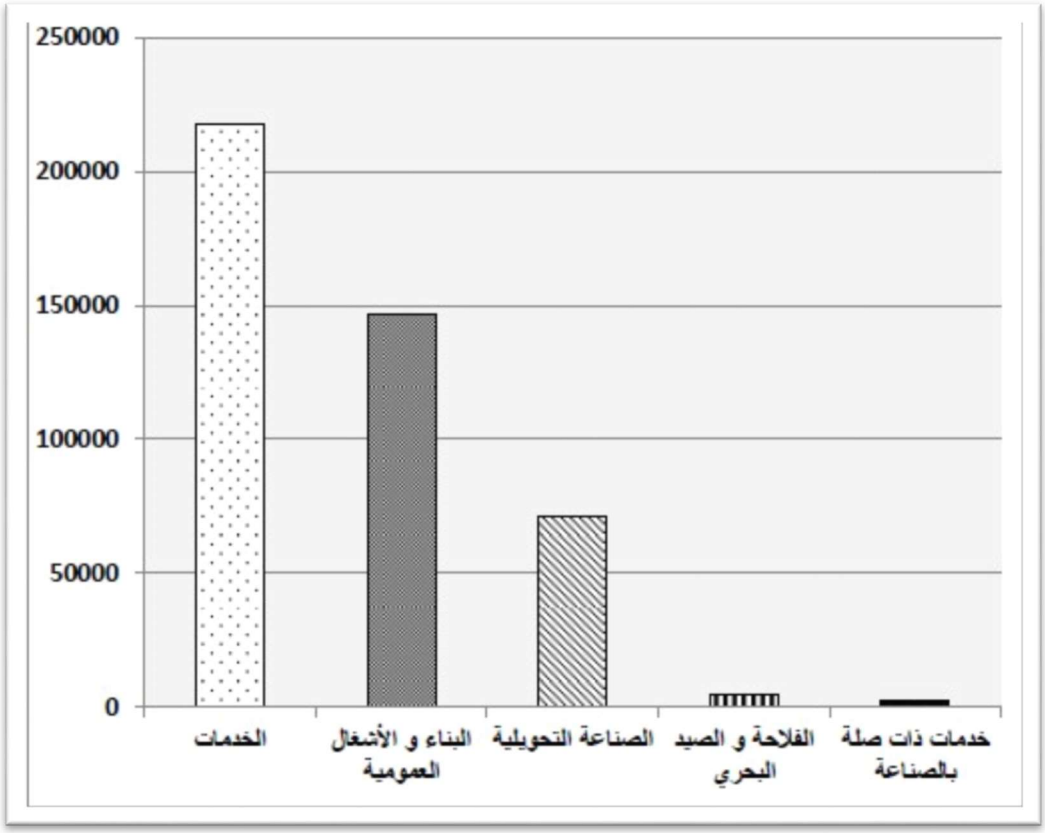

[1] مرجع سابق، ص53.

من خلال المدرج التكراري نلاحظ أن قطاعات النشاط المهيمنة في الجزائر خلال السداسي الأول من 2016 تكمل خاصة في قطاع الخدمات بنسبة 49,20% يتصدرها كل من التجارة والتوزيع ثم النقل والمواصلات، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية فهو يحتل نصية كبيرة من هذه المقاولات حيث يمثل حوالي 33.26 %، ومن بين الأسباب التي جعلت هذا القطاع يحتل هذه النصية نجد الأهمية الكبيرة التي أعطتها الجزائر للبناء وأشغال الطرقات بمختلف أشكالها على المستوى الوطني، مما ساعد على إنشاء العديد من المقاولات التي تنشط في هذا المجال.

بينما نجد قطاع الصناعة لا يمثل إلا 16,03 % وهي نسبة قليلة مقارنة بمجموع المقاولات، بينما نجد قطاع الفلاحة والصيد البحري يمثل فقط01,01 % والخدمات ذات صلة بالصناعة 50, 00 %.

في ظل مناخ استثماري محفز قادر على جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية هذا النوع من المقاولات يعير محرك التنمية المستدامة في بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس. من أجل بلوغ هذه الأهداف التنموية المتكاملة بين القطاعات، لا بد على الجزائر تغطية هذا النقص في الصناعة وتشجيع الاستثمار وإنشاء المقاولات في القطاعات التي تحير مهمشة كالفلاحة والصيد البحري مقارنة مع القطاعات الأخرى.

من أجل تتبع تطور المقاولات ذات الشخصية المعنوية التي تم إنشاؤها (القطاع العام والخاص) والتي تشكل النسبة الأكبر من النسيج الوطني لهذا القطاع، تم إعداد الشكل البياني التالي:

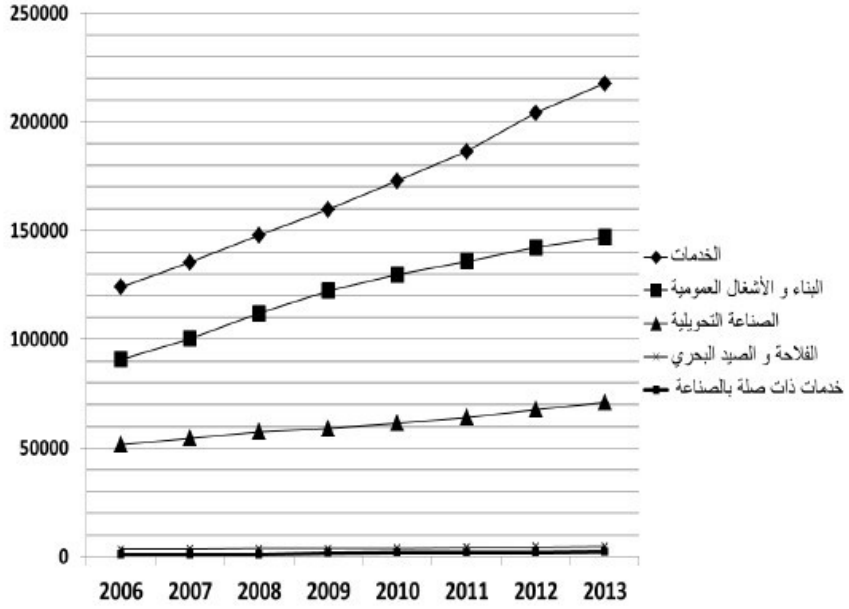

نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية في الجزائر في تزايد مستمر ويتركز خاصة في قطاع الخدمات أين نجد التجارة والنقل والمواصلات تتصدر هذا القطاع، حسب احصائيات السداسي الأول من سنة 2013 يمثل قطاع الخدمات حوالي نصف العدد بنسبة 49.17 %[1]، ثم يليها قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 33.23 %، أما قطاع الصناعة فلا يمثل سوى 16,04 %، هذا التوجه يتأكد خلال كل السنوات الممثلة في الشكل البياني منذ 2006.

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قبل الاستقلال كانت حوالي 99 % من منظومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد ومحدودة على المستوى الاقتصادي، من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وذلك على مراحل.

المطلب الأول: المرحلة الأولى (قبل سنة 1988).

يعود ظهور المقاولاتية في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال حيث أن أغلب مشاريع المقاولاتية قبل الاستغلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين الذين سيطروا على حوالي 98% منها، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات[2]، حيث توقفت هذه المؤسسات عن نشاطها و حركتها الاقتصادية إثر هجرة مالكيها الفرنسيين، لذا تم إصدار قانون الاستثمار الأول و هو القانون رقم 63- 277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963، والمتعلق بالتسيير الذاتي لمعالجة إستقرار المحيط، غير أن هذا القانون أقصى رأس المال الخاص من إمتلاك وتسيير هذه المؤسسات ثم تم إدماج هذه المقاولات إنطلاقا من سنة 1976 ، ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، حيث أصبحت تابعة للدولة في ظل تبقى هذه الأخيرة الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، و إعتماد سياسة التصنيع السريع.

كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الاثر في تطور المقاولاتية ومنها:

- **القانون الأول الخاص بالاستثمار**: والذي صدر لإضفاء الإستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال، ولم يكن له أثر كبير في تطور المقاولاتية رغم المزايا والضمانات التي منحها لها.

[1] مرجع سبق ذكره.

[2] ناصر دادي عون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1998، ص180.

- **قانون التسيير الاشتراكي**: والذي كرس التسيير الإشتراكي للمؤسسات فهي منشأة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية، وهي ملك الدولة تسيّر حسب مبادئ التسيير الاشتراكي.

في هذا الصدد قامت الدولة بإنشاء حوالي عشرين شركة وطنية تنشط في القطاع الصناعي، خلال نفس الفترة، وإلى غاية منتصف السبعينات قامت أيضا وفي نفس الإطار القانوني بإنشاء مؤسسات عدة تنشط في قطاعات الفلاحة، التجارة، النقل، الأشغال العمومية وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى، ليصل بذلك العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية قبل إعادة هيكلتها سنة 1982 إلى 150 مؤسسة عمومية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدولة اهتمت في نفس الوقت، بتخصيص جزء من استثماراتها من اجل انشاء مؤسسات وصناعات صغيرة، ذات طابع محلي، تخضع لإشراف الجماعات المحلية المتمثلة في البلديات، والولايات أو ما يعرف بالمؤسسات العمومية المحلية. هذه المؤسسات لم تكن تتمتع بالاستقلالية في أداء نشاطها الاقتصادي، بل كانت تابعة للمؤسسات العمومية الكبيرة، ومكملة لنشاطها، انتشرت في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، بناء أشغال عمومية، تجارة، نقل، سياحة وقطاعات أخرى.

إن المؤسسة العمومية وإن اختلفت تسمياتها من شركة وطنية إلى مؤسسة وطنية أو ديوان وطني تميزت بشكل قانوني موحد على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، اعتمدت في تسييرها على نظام التخطيط المركزي، حيث كانت تحتكر وظائف التنظيم والتوزيع بشكل كامل، كما أنها كانت تسهر على مراقبة كل الأنشطة الاقتصادية معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات نذكر من بينها:

- التصريح من أجل كل عملية استيراد.
- إجبارية فتح حسابات المؤسسة في بنك واحد.
- تحديد أسعار السلع والخدمات إداريا.
- مراقبة نشاط الشركات الوطنية من طرف الوزارات الوصية التي تنتمي إليها.

وكنتيجة حتمية لتفوق نموذج المؤسسة العمومية الكبيرة يمكن اعتبار هذه الفترة العصر الذهبي للمسير في الجزائر، تمتع خلالها بمكانة اجتماعية راقية، وشبكة كبيرة من العلاقات مع أبرز الشخصيات الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تقاضيه لمرتبات عالية، ناهيك عن العديد من المزايا الأخرى. أما عن مهمته الأساسية فقد تمثلت في العمل على زيادة

حجم المؤسسة بما يتماشى مع الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة آنذاك بغض النظر عما إذا كان يصب ذلك في صالح المؤسسة أم لا.

وفي ظل هذه الظروف لم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من تحقيق نتائج إيجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية.

واستجابة لمتطلبات هذه الوضعية الحرجة، شرعت الدولة انطلاقا من ستة 1982 في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الرامي إلى تحسين نظام تسيير المؤسسة الوطنية، وإعطائه أكثر مرونة ولا مركزية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات ذات أحجام أصغر وأكثر تخصصا.

لقد ترتب عن هذا البرنامج ارتفاع كبير في عدد المؤسسات العمومية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه مع نهاية سنة 1984 كان القطاع العمومي بمختلف فروعه مكونا من 475 مؤسسة عمومية ذات طابع وطني، وحوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية.

المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات بعد 1980.

لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، والذي تسبب في انخفاض حاد في مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي. هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت له مؤسساته، والذي لم يتمكن فقط من تحقيق أهدافه ولو جزئيا، بل على عكس المنتظر منه، أدى إلى فقدان جزء كبير من طاقاتها وتدهور كبير في نتائجها وظروف عملها، وبالمقابل لم يتم تسجيل أي تحسن في طرق تسييرها[1].

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، بدأت سياسات إقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، فقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من خلال المخططات الخماسية للإعادة الاعتبار للقطاع الخاص من خلال[2]:

[1] ناصر دادي عون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1998، ص180.

[2] شاوي صباح، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. مذكرة **لنيل شهادة الماجيستر**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010، ص184.

- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984**: تميزت هذه المرحلة بتحسين المستوى المعيشي، إنتعاش قطاع الصناعات الخفيفة والحرفية، ظهور نظام المقاولات في الحياة الاقتصادية.
- **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989**: محاولة تصحيح إنحرافات المخطط الخماسي الاول.
- قانون النقد والفرص في 22 أفريل 2881 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة، بتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار.
- **صدور قانون ترقية الإستثمار في 5 أكتوبر1990**: وذلك لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد، والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنين والأجانب أمام القانون والحق في الاستثمار بحرية[1].

لذلك أصبح من الواضح وبشكل جلي، عدم قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نظام التسيير الاشتراكي الذي راهنت عليه مباشرة بعد الاستقلال. وقصد الخروج من هذه الأزمة، شرعت الجزائر وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تطبيق إصلاحات عميقة، تهدف من خلالها إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعادة الاعتبار بالتالي للقطاع الخاص، من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي المناسب لتطوره.

أ. الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات.

لقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة، وتحولت الدولة إلى مساهمة في هذه المؤسسات دون أن تسيرها، وكنتيجة لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري، والمستقلة ماليا عن الدولة[2].

إن هذا النمط الجديد في تنظيم المؤسسة العمومية جاء بغرض تجسيد انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الإنتاجية، مع ضمان المحافظة في نفس الوقت على القطاع العمومي وتحسين مردوديته وذلك من خلال معالجة قضية ملكية الدولة للمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن طريق تنظيمها، وضرورة تحريرها من طرق التسيير المركزية التي أخرجت المؤسسات الوطنية عن مسارها كوحدة اقتصادية طرف إلى تحقيق أهداف الربحية والمردودية، أهداف لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال الاعتماد على قواعد التنظيم والإدارة الخاصة، أين يتم عقد العلاقات التجارية بكل

[1] أمينة رقراقي، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص حوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017، ص46.

[2] سوامس رضوان، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003، ص164.

حرية واستقلالية، بما يضمن تحقيق المؤسسات العمومية الاقتصادية لنتائج إيجابية تمكنها من مواجهة المنافسة الشرسة في السوق، خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أصبحت واقعا لا مفر منه.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الإصلاحات، إلا أنها لم تتمكن هي الأخرى من تحسين وضعية هذا القطاع بل على العكس عجزت صناديق المساهمة على تحقيق الأهداف المسطرة لها بسبب محدودية الإطار القانوني الممنوح لها، والتدخل الدائم للدولة كمالكة، مسيرة وسلطة عمومية[1].

ولكن بغض النظر عن فشل برامج إعادة الهيكلة في دفع المؤسسات العمومية إلى تحقيق أهداف المنافسة والربحية، إلا أنها تعتبر مرحلة انتقالية ضرورية، حيث سمحت بتحضير الاقتصاد الوطني ومختلف المتعاملين وبالأخص المؤسسات الاقتصادية لمرحلة جديدة تقوم على مبادئ الاقتصاد الحر، جاءت بعد اقتناع الدولة أخيرا بحتمية إعادة النظر في الدور المنوط بها في الساحة الاقتصادية والتخلي عن مهمة تسيير الاقتصاد من خلال المؤسسات الوطنية، وضرورة إعادة المؤسسة إلى مسارها الحقيقي كوحدة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، وهو الأمر الذي تم العمل فعلا على توفيره إلى غاية سنة 1995 أين تم إصدار قانون الخصخصة الذي سمح بخصخصة المؤسسات الفاشلة والعاجزة على الاستمرار في النشاط، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا.

ب. انعكاسات الإصلاحات على الاستثمار الأجنبي.

لقد انتقلت الجزائر من خلال الإصلاحات المطبقة تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة، وحتى يتمكن هذا الأخير من سد الفراغ الذي نجم عن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، تم السهر على توفير الإطار القانوني المناسب لتهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لتطوره.

لقد تجسدت رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال إصدار العديد من القوانين التي نذكر من بينها القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي جاء بهدف إصلاح القطاع المصرفي حتى يتماشى مع متطلبات نظام اقتصاد السوق من خلال توفير الشروط الملائمة لترقية المبادرة الخاصة في الاستثمار، ولذلك فقد تضمن هذا القانون مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض وأسعار الفائدة. كما تم أيضا إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك سنة1991.

[1] Nacer-Eddine Sadi, Op.Cit., p 54.

بالإضافة إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، المتعلق بترقية الاستثمار[1] والذي يهدف لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عامة والأجنبي خاصة من خلال العديد من الإجراءات من بينها:

- وضع الاستثمار الخاص على نفس المستوى مع الاستثمار العام، وتقديم مجموعة من الضمانات تقر بحرية الاستثمار لكل مستثمر وطني أو أجنبي.
- تقديم مجموعة من الامتيازات والتدابير التشجيعية لمستثمرين، منها ما هو مرتبط بالنظام العام، أو ما هو مرتبط بالنظام الخاص (الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة).
- تقديم الضمانات الكفيلة بطمأنة المستثمرين الأجانب وحماية مصالحهم فيما يتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل المنازعات.
- وبموجب هذا المرسوم أيضا تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات هذه الوكالة تسهر من خلال شباكها الوحيد الذي يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار على دعم المستثمرين ومساعدتهم على انجاز مشاريعهم من خلال استيفاء الشكليات اللازمة لذلك، كما تمكنهم أيضا من الاستفادة من المزايا الممنوحة لهم في إطار هذا المرسوم.
- إلغاء إجبارية الحصول على الموافقة المبدئية على الاستثمار والاكتفاء بمجرد التصريح بالاستثمار عند وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

لقد ساهمت هذه القوانين في تجهيز الأرضية المناسبة لتطور المقاولاتية في الجزائر، ولبروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كقطاع استراتيجي وحساس بالنسبة للاقتصاد الوطني باعتباره قطبا حيويا ومحركا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة.

وفي إطار سعي الدولة لترقية هذا القطاع، تم في جويلية 1993 إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بإعداد الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والخدمات، وتطويرها، وتنويعها، وترقيتها في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة في هذ المجال ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال ترقية الاستثمارات الخاصة، إلا أن نقطة التحول التي تعكس الاهتمام الكبير للسلطات بترقية المقاولاتية في الجزائر جاءت بعد سنة 2001 التي شهدت اتخاذ تدابير بالغة الأهمية في هذا المجال.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993، ص 3.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2020).

إنطلاقا من سنة 2001 تزايدت وتيرة إنشاء المقاولاتية، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير بوضوح لذلك، فقد أدخلت تعديلات على القوانين السابقة وهذا بإصدار الأمر الخاص لتطوير الاستثمار رقم 01-03 والصادر في 20 أوت2001، المعدل والمتمم رقم06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والذي شمل على تسهيلات ودعم كبير للقطاع.

احلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع إدخال اللامركزية في نشاطاتها وهذا بإنشاء مكاتب محلية، وإنشاء المجلس الوطني للإستثمار.

قانون توجيه المقاولاتية رقم 18-01 والصادر في 12ديسمبر 2011 وعمل هذا القانون على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة ومنها، ترقية المقاولاتية وتدعيمها ضمن مناخ إستثماري يمكن الاستفادة من مختلف أجهزة الدعم المتوفرة بالإضافة لوضع برامج وهيئات حكومية أخرى خصيصا لهذا القطاع.

فعلى كل هذه القوانين أنجز عنها إنشاء الكثير من الهيئات وأجهزة التمويل والدعم والمرافقة لإنشاء المقاولاتية، ما أدى إلى التسارع لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، لكنه لم يبلغ للمستوى المخطط له من قبل الهيئات الوصية أي مستوى 02مليون مؤسسة والذي يتماشى مع إمكانيات الاقتصاد الجزائري ومتطلباته التنموية والاجتماعية[1].

أولا. قانون تطوير الاستثمار.

لقد تم في20 أوت سنة2001 إصدار الأمر رقم03-01 المؤرخ في2001، المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة، وتم بموجبه:

- تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمارات مع وضع نظام استثنائي يسهر على تقديم مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تطلب تنميتها خاصة من الدولة، وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

[1] حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016، ص120.

– ضمان حق المعاملة بالمثل بين المستثمرين الأجانب والجزائريين سواء منهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، كما تم أيضا تقديم ضمانات بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بشكل صريح، وعدم إمكانية مصادرة الاستثمارات إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع الإداري، مع تقديم تعويض عادل ومنصف في حالة وقوعها. إضافة إلى إخضاع الخلافات الحاصلة بين المستثمر الأجنبي والدولة للجهات القضائية المختصة.

– إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات والموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، حيث تم تكليف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات، وبسياسة دعم الاستثمارات، كما كلّف أيضا بالموافقة على الاتفاقيات المبرمة بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة والتي بمقتضاها تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مجموعة مزايا تعد عن طريق التفاوض بين الطرفين وتتم تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، بالإضافة إلى تكليفه بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات وخاصة النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

ثانيا. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعدتها وتدعيمها، حيث تضمن القانون التوجيهي ما يلي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا.

المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها التعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى تحديد تعريف موحد للمقاولات الصغيرة والمتوسطة فقد ركز هذا القانون على النقاط التالية:

- إنشاء مجموعة من التدابير في مجال مساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مشاتل للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد ضمان ترقيتها.
- إنشاء مراكز التسهيل والتي تتكفل بإجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع التعاون الدولي من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تشجيع وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال توسيع مجال منح الامتيازات عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد حصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- كما أولى هذا القانون اهتماما كبيرا بالمناولة باعتبارها وسيلة فعالة في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة.
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء بنك معطيات خاص بها يتم توظيفه في سبيل دعك هذه المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع نطاق الإعلام والتشاور من خلال تكوين هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة مكونة من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: مشاكل المقاولات وأليات الدعم.

يمكن للمقاولات أن تتعرض كغيرها من المؤسسات الكبيرة إلى الفشل سواء أثناء إنشائها أو خلال مراحل تطورها وذلك بسبب تعرضها لمجموعة من الضغوطات والمشاكل المالية، العقارية والإدارية، التسويقية والفنية، وهي مشاكل متعلقة بالمقومات والشروط الأساسية لمناخ الاستثمار في المحيط الذي تعيش فيه إلى جانب مشاكل متعلقة بالمقاولين خاصة في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والإنفتاح الذي إنتهجته العديد من الدول ومن بينها الجزائر.

المطلب الأول: المشاكل التمويلية وسبل معالجتها.

تأتي مشكلة التمويل على رأس أكبر المشكلات التي تعاني منها المقاولات سواء كان ذلك في مرحلة إنشاء المقاولات أو من أجل توسيعها وتطورها عبر الزمن، هذا ما دفع بالجزائر أن تقوم ببعض السياسات لمعالجتها.

أ. المشاكل التمويلية.

إن عدم وجود مرونة في منح القروض للمقاولات من جانب القطاع المصرفي يعتبر من بين المعوقات التي تحول دون انشائها وتوسعها، حيث نجد أن البنوك تمنح قروضها بأسعار فائدة، وقصر مدة سدادها مقابل ضمانات عقارية أو شخصية، كما أنها تتجنب التعامل مع المقاولات الصغيرة للأسباب التالية:

– عدم توافر الوعي لدى أصحاب المقاولات التعامل مع البنوك مما أدى إلى نزع الأملاك في كثير من الأحيان.

– رفض البنوك منح القروض لهذه المقاولات بسبب عدم قدرتها على تقديم الضمانات الكافية وافتقارها إلى الخيرة التنظيمية كونها، إلى جانب انخفاض أرباحها بسبب ضألة حجم معاملاتها وقلة تنافسيتها خاصة في المراحل الأولى من بداية حياتها.

– ارتفاع درجة المخاطرة في إقراضها لأن أغلبها مؤسسات فردية لا يتوفر عنها معلومات كافية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

– بالنسبة للمقاولات التي تم تكون قد تم إنشاؤها على مستوى هيئات الدعم، فإن البنك لا يشجع بإقراضها من أجل التوسيع والنمو باعتبارها لا زالت لم تسدد المبالغ المتحصل عليها عند الإنشاء، وذلك حتى لا يتم تراكم الديون عليها وبالتالي عدم القدرة على السداد.

– عدم قبول رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة يسبب التعليمات القانونية، كما أن معظمها موجود على شكل مؤسسات عائلية.

ب. أليات الدعم التمويلية.

تحاول الجزائر التخفيف من هذه المشاكل وتقديم الدعم المالي اللازم لها من خلال إنشاء هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة لذلك.

1. الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب[1].

أنشئت الوكالة الوطنية التشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة (سابقا)، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وفي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

جاءت الوكالة من أجل استقطاب الشباب العاطل عن العمل والذي ينتمي إلى الفئة العمرية ما بين 19 و35 سنة، كما أن السن الأقصى الذي تحدده الوكالة بالنسبة لمسير المقاولة هو 40 سنة، يكون يتمتع بتأهيل مهني مرتبط بالنشاط الذي يريد إنشاءه مع القدرة على المساهمة الشخصية في رأس مال المشروع، الهدف الأساسي للوكالة هو تشجيع ومرافقة إنشاء النشاطات من طرف أصحاب المبادرات من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى المساعدات التي تقدمها الوكالة في إنشاء ومتابعة المشروع، وتقديم المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط، فهي تساهم في تقديم إعانات مالية مقدمة لأصحاب المقاولات المصغرة أثناء مرحلة الإنشاء من خلال نوعين من التمويل:

التمويل الثنائي: من خلال المساهمة الشخصية للمقاول ومساهمة الوكالة بقرض بدون فوائد، والتمويل التي من خلال المساهمة الشخصية للمقاول ومساهمة الوكالة يقرض بدون فوائد ومساهمة البنك بقرض مرتبط بفوائد.

[1] l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

يتم من خلال قرض طويل المدى وهو معفى من دفع الفوائد ويتم على مستويين يمكن عرضهما من خلال:

- **المستوى الأول:**

تمويل ثنائي لاستثمار يصل الى 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%71	%29

المصدر: وثائق داخلية بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

- **المستوى الثاني:**

تمويل ثنائي لاستثمار 5.000.001 – 10.000.000دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%72	%28

المصدر: وثائق داخلية بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

يتم من خلال قرض طويل المدى وهو معفى من دفع الفوائد بالتسمية القرض الوكالة، كما تحمل الوكالة على عاتقها جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي الممنوح للمقاولة المصغرة حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ذلك على مستويين وهما:

- **المستوى الأول:**

تمويل ثلاثي لاستثمار يصل الى 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70

المصدر: وثائق داخلية بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

- **المستوى الثاني:**

تمويل ثلاثي لاستثمار 5.000.001– 10.000.000دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%02	**%28**	%**70**

المصدر: وثائق داخلية بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

كما تقدم الوكالة الوطنية التشغيل الشباب تمويل يخص مرحلة توسيع المشروع، يكون بنفس صيغ التمويل الثاني والثلاثي المرحلة الإنشاء.

بالنسبة المساهمة الأفراد، فيما قبل وخلال سنة 2009-2010 كانت تمثل فقط 5 % بالنسبة للتمويل الثنائي ومن 8% حتى 10 % فيما يخص التمويل الثلاثي، وبالنسبة لمعدلات الفائدة التي كانت تحملها الوكالة الوطنية التشغيل الشباب، خلال تلك الفترة يمكن تبينها كما يلي:

تمويل الاستثمار 2.000.001 – 10.000.000دج

المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي	
المناطق الخاصة	**المناطق الاخرى**		**المناطق الخاصة**	**المناطق الاخرى**
%08	**%10**	**%20**	**%72**	**%70**

المصدر: وثائق داخلية بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

أما التخفيض فكانت الوكالة خلال 2009-2010 تتحمل على عاتقها معدلات الفائدة كالتالي:

تخفيض معدلات الفائدة حسب النشاط والموطن

القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
قطاعات الأولوية[1]	%90	%75
القطاعات الأخرى	%75	%50

* الفلاحة، الري والصيد البحري حيث تم إضافة البناء والأشغال العموميةٌ والصناعة التحويلية.

ثم طورت الوكالة تخفيض هذه النسب على القرض البنكي من أجل إستقطاب أكثر لأصحاب الأفكار والمشاريع لتصبح كما يلي:

تطور تخفيض معدلات الفائدة حسب النشاط والموطن.

القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
قطاعات الأولوية	%95	%80
القطاعات الاخرى	%80	%60

المصدر: وثائق داخلية بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

بالنسبة لأليات دعم الوكالة المعتمدة خلال سنة 2016، القروض التي تمنحها خلال مرحلة الإنشاء بدون فوائد، بالإضافة إلى إستفادة المشروع من دعم بالنسبة المعدلات الفائدة للقروض البنكية.

قروض الوكالة الموجهة للاستثمار تختلف حسب مبلغ الاستثمار وهي بدون فوائد يمكن ذكرها كما يلي:

من أجل اقتناء ورشات مستقلة (Vehicles ateliers) تقدم الوكالة 000 500 دج لأصحاب شهادة التكوين المهني في مجال السباكة كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، الزجاج، طلاء البنايات وميكانيك السيارات.

كما تقدم الوكالة مبلغا لتغطية تكاليف كراء محلات يقدر ب 000 500 دج لإحداث الأنشطة المستقرة، ومن أجل كراء مكاتب مجمعة (Cabinets groups) تقدم مبلغ يصل حتى قيمة 000 000 1 دج، وهي موجهة لأصحاب شهادات التعليم العالي في التخصصات الطبية، المساعدين القانونيين، مراقبي ومحافظي الحسابات المحاسبين المعتمدين، مكاتب الدراسات ومتابعة قطاعات البنايات، الأشغال العمومية والمياه[1].

من بين المهام الأخرى الموكلة إلى هذه الوكالة نجد:

- تقديم الاستشارة ذات الطابع الاقتصادي والتقنية التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة النشاط.
- مرافقة الشباب وتبليغهم بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني الدعم تشغيل الشباب.
- التدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها، كما تقيم علاقات مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشاريع[2].

[1] هذه القروض المقدمة بدون فائدة من طرف الوكالة لا تقدم في نفس الوقت فهي لا يمكن أن تجمع مع بعض، كما أنها تقدم في حال التمويل الثلاثي وفي مرحلة الإنشاء، والدعم المحصل عليه في معدلات الفائدة البنكية تتحمله ميزانية الدولة.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة الثانية، العدد 54، 10سبتمبر 2003، ص06-07.

المطلب الثاني: المشاكل الإدارية وأساليب تخفيفها.

تتعرض المقاولات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من المشاكل الإدارية التي تبتدئ من إجراءات التأسيس إلى غاية القيام بمزاولة النشاط.

أ. الصعوبات الإدارية والتنظيمية.

إن تعدد الجهات التي تتعامل مع هذه المقاولات هو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي يمكن توضيحها من خلال ما يتعرض المستمر في المشروع الصغيرة والمتوسط في الدول النامية إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة، وهذا يعتبر أمرا يتناقض مع صغر الحجم الذي من المفروض أن يتميز ببساطة الإنشاء، مما يجعل الكثير من المستثمرين ينسحبون بسبب القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المقاولة الصغيرة وتواضع إمكاناتها.

كما نجد أن صاحب المقاولة الصغيرة عاجز بين تحقيق مصالح كل الأطراف المؤثرة على مشروعه، فتعظيم وتحقيق مصالح مجموعة معينة قد يؤدي إلى تقليل قدرته على تحقيق مصالح مجموعة أخرى، كما أن عدم معرفة التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.

ومن المشاكل الإدارية ما يمس صاحب المؤسسة عندما يكون غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية والقدرة الإدارية والتنظيمية خاصة عندما تكون المقاولة فردية أو عائلية، مما يؤدي إلى قيام هذه المؤسسات على أسس غير علمية، بل تعتمد على التقليد والاجتهادات الخاصة لصاحب المؤسسة.

كذلك نقص العمالة الفنية المتخصصة بسبب عدم ملامة نظام التعليم والتدريب لمتطلبات المؤسسات الصغيرة، كما أن العمالة الماهرة تفضل العمل لدى المؤسسات الكبرى لضمان أجور وحوافز أكثر.

نجاح المقاولات الصغيرة والمتوسطة يتوقف على الاعتراف بقيمة الموارد البشرية كأصل هام لديها في مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وأن الإدارة الرشيدة القائمة على الفهم والمعرفة جنبا إلى جنب مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة في ضرورة حيوية التطوير القدرات الإنتاجية لهذه المشروعات والحفاظ عليها، كما أن التحسين المستمر التقنيات الإدارية يعد مطلبا لرفع كفاءة الأداء بما يكفل لها الاحتفاظ بموقعها المتميز ضمن المؤسسات الصناعية الوطنية[1].

[1] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، دار الهدى للطباعة والنشر، عدد01، ديسمبر 2003، ص125-127.

ب. أليات الدعم الإدارية والتنظيمية.

من أجل التغلب على تلك الصعوبات الإدارية والتنظيمية قامت الجزائر مبادرات عديدة نذكر منها ما يلي:

1. الإعانات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة من خلال (ANSEJ).

فيما يخص مرحلة الانجاز، تستفيد هذه المقاولات من:

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لإقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– تطبيق المعدل المخفض ل5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط.

– الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسة المصغرة.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات.

وفيما يخص مرحلة الاستغلال، يمكن أن تستفيد من:

– الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من الاستغلال من أجل مدة (03) ثلاث سنوات ابتداء من بداية النشاط أو (06) سنوات في الهضاب العليا والمناطق الخاصة، و (10) سنوات في الجنوب.

– تمديد لمدة (02) سنتين من فترة الإعفاء إذا ساهم صاحب المشروع في توظيف على الأقل (03) ثلاثة موظفين الفترة غير محددة.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات المخصصة لنشاطات المقاولة (من أجل مدة (03) ثلاث سنوات أو (06) سنوات في الهضاب العليا والمناطق الخاصة، و (10) مسنوات في الجنوب).

– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ للنشاط الحرفي والمؤسسات المصغرة عندما تكون في مجال التراث الثقافي.

المدة الممنوحة للاستفادة من هذه الامتيازات بالنسبة للمقاولة المصغرة (3) ثلاث سنوات انطلاقا من بداية النشاط، وتصل إلى (06) سنوات في المناطق الخاصة، بالنسبة إلى الاعفاءات تصل إلى (02) ستتين عند التعهد بتوظيف على الأقل (03) عمال لمدة غير محددة.

عند نهاية مدة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض ضريبي كما يلي:

- 70 % خلال السنة الأولى من الخضوع للضريبة.
- 50 % خلال السنة الثانية من الخضوع للضريبة.
- 25 % خلال السنة الثالثة من الخضوع للضريبة.

إن هذه الإعفاءات تعتبر جز ضرورية باشرت بها العديد من الدول النامية والمتقدمة من أجل الرفع من تنافسيتها، فمثلا نجد فرنسا محاولة منها لتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، والتي تتميز بهشاشتها في السنوات الأولى من إنشائها، قامت بعدة مبادرات منها الإعفاء المؤقت عن الكثير من أنواع الضرائب وتخفيض البعض الآخر.

مست المبادرة حتى الإعفاء من دفع الاشتراكات الاجتماعية المتعلقة بالعمال ذوي الكفاءات العالية كالمهندسين والباحثين الضروريين للابتكار كالتأمينات الاجتماعية، المنح العائلية، حوادث العمل وحالة الأمراض المهنية المتعلقة بالأجراء الذين يشاركون في البحث، وذلك من أجل تشجيع استقطاب أصحاب الكفاءات العالية لهذه المؤسسات مع العلم أنهم يكلفون أجرة عالية[1].

المطلب الثالث: المشاكل التسويقية وطرق معالجتها.

تعاني المقاولات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات تسويقية على مستوى السوق الداخلي والخارجي، ويرجع ذلك إلى المنافسة سواء من جانب المؤسسات الكبيرة العمومية أو الخاصة أو من جانب السلع المستوردة خاصة في حالة استخدام الدول الأجنبية لسياسة الإغراق، مما يجعل المنافذ التسويقية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة ضيقة يسبب السلع المستوردة وقد يؤدي ذلك إلى احتمال التوقف المؤقت أو النهائي.

أ- الصعوبات التسويقية.

يمكن إيجاز هذه المشاكل من خلال النقاط التالية:

- إن افتقار المقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى المهارات التسويقية والاعتماد على الوسطاء في تسويق منتجاتها قد يحملها تكلفة إضافية، كما أن عدم قدرتها على مسايرة التغيرات التي تحدث في السوق قد يلحق بها خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة غير متوقعة.

[1] OSEO, l'évolution des PME, la documentation Française, France, 2006, p 94.

– غياب المفاهيم الأساسية للجودة يقلل من قدرة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في فتح الأسواق ويشكل حاجز أمام منافسة المنتوجات الوطنية والأجنبية على حد سواء.

– علم القدرة على تطبيق التجارة الالكترونية بالرغم من إدراك مسؤولي المقاولات لأهميتها، لأن تطبيقها يستدعي بعض الشروط الضرورية كتوفر وسائل اتصال ونظام مصرفي فعال وتشجيع السلطات على التنظيم التجاري الالكتروني[1].

– انخفاض إمكانياتها المالية يؤدي إلى عدم قدرتها على توفير بيانات إحصائية كافية عن الاحتياجات المحلية، عدم معرفة السوق ومتطلباته وتوقع طلب الزبائن وهذا يؤثر سلبا على قدتها في تسويق المنتوجات.

– ثقافة المستهلك المحلي بتفضيله للمنتجات الأجنبية المماثلة وذلك بحجة الإتقان والجودة مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– اتجاه معظم هذه المؤسسات إلى البيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو البيع التجار التجزئة الصغار مما يؤدي إلى زيادة النفقات التسويقية خاصة في بداية نشاطها.

– عدم توفر الحماية الكافية من طرف الدولة للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى إغراق سوقها بالمنتجات المستوردة بأسعار أقل مما يؤدي إلى ضعف تنافسية هذه المقاولات.

ب– طرق الدعم التسويقية.

باشرت الجزائر من خلال قانون الصفقات العمومية إلى منح حصة للمؤسسات المصغرة وذلك عندما يمكن تلبية بعض حاجيات المصالح المتعاقدة حيث ينبغي على هذه المصالح تخصيص هذه الخدمات لها حصريا إلا في الحالات الاستثنائية المبررة قانونا، يمكن أن تصل حصة المؤسسات المصغرة من المشاريع 20 % من الطلب العام.

من أجل التخفيف من المشاكل التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب معالجة النقاط التالية:

– الاعتماد على المنتوج الوطني كأولوية ضمن استراتيجيات الدولة.

– تقديم مختلف المساعدات المتعلقة بإمكانية هذا النوع من المؤسسات الإعلان والترويج عن سلعها.

– المشاركة في المعارض المحلية والأجنبية للتعريف بمنتجاتها وبهدف تكوين منافذ توزيع جديدة.

ومن خلال ما سبق، حاولنا تلخيص الجهود التي قامت بها الجزائر من أجل تنمية وتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

[1] بلحرش عائشة، **إتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية**، مجلة دفاتر، تلمسان، العدد01، افريل2005، ص306.

خلاصة الفصل:

تتمثل أهمية النمو والريادة بالنسبة للمقاولات في الاقتصاد من خلال تشجيع إنشائها و الحفاظ على بقائها وتطورها لأطول مدة ممكنة مما ينعكس إيجابا على التنمية المستدامة في مختلف قطاعات الاقتصاد، خاصة عند تقديم خدمات توعية ومتميزة إلى المجتمع، وتحقيق السبق إلى النشاطات التي تكون الدولة في حاجة إليها، هذه الآثار ترتفع كلما زادت القيمة التي تضيفها إلى المجتمع، فالهدف الرئيسي لأي اقتصاد هو ضمان مستوى أفضل للأفراد، وهذا يرتبط بنمو الإنتاجية التي تزداد كلما استطاعت المؤسسات خلق أكثر للثروة عن طريق استعمال نقس حجم الموارد أو أقل إعتمادا على قدرتها الابتكارية، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنويع والمرونة الاقتصادية.

يتركز نسيج المقاولاتية في الجزائر في القطاع الخاص وفي مجال الخدمات والأشغال العمومية، حيث يمثلان معا 82.4 % من العدد الإجمالي المقاولات ذات الشخصية المعنوية مما يتوجب تشجيع إنشاء المقاولات في قطاع الصناعة والمجالات التي تعرف نقص المستثمرين من أجل تحقيق التنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي، باعتبار أن المقاولات تتميز بالمرونة وصغر حجم رأس المال مما يسهل عليها الانتشار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

نظرا لارتفاع المنافسة العالمية، أصبح من الضروري على المقاولات الجزائرية مواجهة المشاكل التي تعترضها والتأقلم مع المحيط والاعتماد على الابتكار كأحد العناصر الأساسية من أجل تقليص معدل وفياتها، المحافظة على بقائها في السوق، نموها خلال الزمن وتحقيق التميز والريادة إلى جانب توفير مختلف الشروط الضرورية من طرف المحيط وتشجيع أصحاب الأفكار على تجسيد مشاريعهم.

خاتمة

أثبتت المقاولات الصغيرة والمتوسطة فاعليتها في اقتصاد الدول باعتبارها تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تلبية حاجيات السوق المحلي، فهي قادرة على خلق فرص العمل أكثر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أخذا بعين الاعتبار حجم رأس المال المستثمر واستحداث الوظائف الجديدة، وتكاملها مع المؤسسات الكبيرة يعتبر من المقومات الأساسية للبلد.

بالنسبة للجزائر بلغ عددها 747 934 مؤسسة تساهم في توفير1495915 منصب شغل حتى السداسي الأول 2013، تتركز أكثر في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية، حيث يمثلان معا 82,40 % من العدد الإجمالي لها (المقاولات ذات الشخصية المعنوية) فكثافة المقاولات في البناء والأشغال ناتج عن المشاريع الكبرى التي أولتها الدولة إلى جانب تراكمية لدى الأفراد. أكثر من 90 % من نسيج المقاولات عبارة عن مقاولات جد مصغرة (TFE)، وهذا لا يزال بعيد عن الأهداف التنموية المراد الوصول إليها بالنظر إلى عصر الصادرات، أين تجد قطاع المحروقات بمثل عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج بنسبة تقدر ب96.09 % من مجموع الصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات تبقي نميتها ضئيلة تقدر ب 3.91 %، مما يتوجب تشجيع إنشاء المقاولات في قطاع الصناعة والمجالات التي تعرف نقص المستثمرين من أجل تحقيق التقليل من الاستيراد و تحقيق التنمية الشاملة و التكامل الاقتصادي، باعتبار أن المقاولات الصغيرة و المتوسطة تتميز بالمرونة وصغر حجم رأس المال مما يسهل عليها الانتشار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني،

إن تحقيق هذه الأهداف مرهون بمدى قوة إنشائها وقدرتها على مواجهة المشاكل الثقافية التمويلية والإدارية، التكنولوجية والتسويقية التي تقف في وجهها رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، فلكي تستطيع مواجهة المنافسة التي أصبحت تشكل خطرا على حياتها في ظل تحرير الأسواق العالمية، يجب عليها أن تضمن بقائها في ميدان العمل ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الابتكار واتباع استراتيجيات النمو والتطور.

ولنجاح عملية التنمية المستدامة يجب تضافر مجموعة من العوامل من إدارة ناجحة وعمالة ماهرة ومبتكرة، فرص عمل مستمرة وتكنولوجيا متوفرة ومناخ اقتصادي وسياسي مستقر يشجع على قيام المشروعات، فهذا النوع من المؤسسات يمكن أن تتحول إلى تصدير منتوجات منافسة على المستوى العالمي إذا زاد الاهتمام بها.

من خلال الاعتماد على نتائج نموذج الدراسة، يتبين أن التحفيزات الشخصية المتعلقة بالمقاول تعتبر عامل أساسي للوجه الأفراد نحو المقاولاتية، ثم يأتي دور ملامة المحيط الاقتصادي و توفره على الشروط الضرورية من أجل توفير مناخ استثمار يجذب أصحاب الأفكار والأموال، ثم يأتي دور العائلة و المحيط الاجتماعي في تشجيع الأفراد و تحفيزهم على المبادرة،

إلى جانب نور التكوين والتعليم في إدراج المقاولاتية و الابتكار ضمن استراتيجياته للمساهمة في اعداد افراد قادرين على تحقيق أفكارهم التي تكون قد تبلورت أثناء التكوين و التعليم، لأي نور عينات دعم المقاولاتية بجنب اهتمامات الأفراد ومرافقهم كي يستطيعوا انجاز هذه الأفكار على أرض الواقع، سواء كان ذلك من خلال المساهمات الفردية المقاول في رأس مال المشروع أو عن طريق التشارك مع أفراد أو هيئات أخرى، هذه العوامل مجمعة تساهم في غرس و تطوير ثقافة مقاولاتية على مستوى المجتمع.

في خاتمة هذه الرسالة، يتم عرض أهم النتائج المتوصل إليها محاولة الإجابة على الإشكالية الموضوعة و اختيار الفرضيات التي تم اقتراحها، اعتمادا على الجانبين النظري والتطبيقي المعتمدين من أجل الوصول إلى العنف المتمثل في دراسة تأثير الثقافة المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة الملوك المقاولاتي في الجزائر، ليتم الخروج بعض الأفكار التي من شأنها تطوير هذا الاقتصاد الذي يعترف بمساهمة القطاع الخاص المسؤول في التنمية جنبا إلى جنب مع القطاع العام، بعد ذلك يتم تقديم آفاق الدراسة من خلال اقتراح مواضيع مرتبطة بجوائب لم تتعرض لها و التي قد تكون أرضية البحوث مستقبلية من أجل تحقيق التراكمية في هذا المجال.

تسعى الدولة سواء كانت نامية أو متقدمة إلى الاعتماد على المقاولات بالموازاة مع المؤسسات الكبيرة من أجل تحقيق التكامل و التنمية المستدامة، حيث أصبحت تمثل نسبة كبيرة من المنشآت من خلال تنوع مجالات الاستثمار فيها و انتشارها عبر مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إلا أن الوصول إلى مستوى متقدم في مجال المقاولاتية المسؤولة يعتبر نتيجة لاستراتيجيات مبتكرة يتم وضعها على مستوى عال من الكفاءة من أجل استمرارها في ظل الانفتاح المتزايد على العالم في ظل بيئة تتميز بالمنافسة و الديناميكية وسرعة التغيير، هذه الاستراتيجيات انقسمت بين التركيز على المقاول من جهة و البيئة من جهة أخرى

من خلال هذه الدراسة تم تأكيد الفرضية الأولى، فوجود طبقة من الأفراد الأكفاء يتمتعون بالثقافة المقاولاتية يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الطبقة تكون لديها نية مقاولاتية من أجل إنشاء مشاريع و مؤسسات خاصة، في الجزائر و انطلاقا من الاختيارات التي تم القيام بها، يمكن القول أن هذه الطبقة التي تتحلى بالثقافة المقاولاتية تتحفز بمجموعة من المحددات الشخصية والدوافع السلوكية التي تجعله القرد ينشئ مقاولة، حيث يسمح إنشاء المشروع الخاص للفرد الجزائري بتحقيق الإنجازات، كما يجعله مستقلا في العمل، يسمح له بالمخاطرة والتغير، ثبات الذات و تحمل المسؤولية، الوصول إلى ابتكار شيء جديد و متميز، ربح مال غير محدود، كما يجعله يتخلص من البطالة، حيث تساهم هذه التحفيزات الشخصية بمساهمة معتبرة في توجه الأفراد نحو إنشاء المقاولات في المجتمع.

كما تم تأكيد الفرضية الثانية والتي نصت على أن وجود بيئة محفزة يشجع على بعث الثقافة المقاولاتية ويؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عند دراسة اختبار هذه الفرضية.

– الفرضية الجزئية الأولى بينت أن معدات الاقتصاد الوطني المتمثلة في النظام الضريبي، الحرية الاقتصادية، الإجراءات الإدارية، الوقت اللازم التسجيل المقاولة في القطاع الرسمي، التوجه السياسي الاقتصادي، اللامركزية تؤثر على وجه الأفراد لإنشاء المقاولات.

– نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الثانية تبين أن المحيط العائلي الاجتماعي من خلال اقتراحات العائلة وتحفيزاتها لأفرادها، تشجيع الأصدقاء، تكوين نية أولية، الحصول على مكانة مهمة، القيام بدور مهم في المجتمع، الاشتراك في عمل جماعي. مساهمة وسائل الاعلام (أنترنت، تلفاز، راديو، جرائد ...) تؤثر على الثقافة المقاولتية للأفراد.

– فيما يخص الفرضية الثالثة، تؤكد أن التعليم والتكوين بمختلف أطواره الابتدائي المتوسط الثانوي، التكوين المهني والتعليم العالي يؤثر في تكوين ثقافة مقاولاتية تسمح بتوجه الأفراد إلى إنشاء المقاولات وبالتالي تدعيم اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقاولات جديدة.

– الفرضية الخامسة تؤكد أن وجود هيئات الدعم الخاصة بالمقاولتية وإهتمام الأفراد بها وبمختلف الاعلانات والمساعدات التي تقدمها يساهم في جذب أصحاب الأفكار والمشاريع من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

– نتيجة الاختيار حول الفرضية السادسة تدل على أن إمكانية تمويل المشروع الخاص من خلال قدرة الأفراد على توفير الحد الأدنى لرأس المال، أو القدرة على تمويل المشروع بنسبة 100 % بمساهمة فردية من الأموال الخاصة للفرد، أو إمكانية الحصول على تمويل المشروع الخاص يؤثر على السلوك في الثقافة المقاولاتية حيث أن قابلية الأفراد للتشارك في رأس مال المقاولة مع الأخرين (الأصدقاء، أفراد العائلة، المساهمة الثنائية مع هيئات الدعم يكون له الأثر الإيجابي في إنشاء مقاولات جديدة تدعم اقصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في غرس ثقافة مقاولاتية لدى الأفراد، فالنتيجة الأساسية المستخلصة والتي تساهم إثراء الفكر المقاولاتي هي أن التركيز على المقاول لوحده باعتباره يلعب دورا أساسيا في إنشاء المقاولات انطلاقا من المحددات الشخصية و اكتشاف الفرص غير كافي، كما أن التركيز على البيئة التي يعيش فيها المقاول انطلاقا من الإجراءات التي توفرها لتنظيم الاقتصاد و دخول المؤسسات الجديدة غير كافي، و عليه تبين هذه الدراسة بوجود هوة ثقافية مقاولاتية بين الأفراد والبيئة، كلما كانت هذه القوة ضيقة كلما ساهم في الوصول إلى مستوى

لائق بالمقاولتية مما ينعكس إيجابا على التنمية المستدامة، وكلما اتسعت هذه الهوة كلما ساهم في مستوى ضعيف بالمقاولتية، لذلك يجب بناء استراتيجيات تركز على المقاول و البيئة في نفس الوقت و تنطلق من ثقافة المجتمع

تلعب الثقافة دورا أساسيا في التأثير على السلوك المقاولاتي في المجتمع، إما يجابا من خلال تحفيز الأفراد إلى الاتجاه نحو إنشاء المؤسسات، وإما سلبا من خلال تثبيط الأفراد مما يجعل النمو الاقتصادي للمقاولات محدودا. إن تجسيد ثقافة المقاولاتية في الواقع مرتبط بالشروط النفسية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والتي تشكل الثقافة بمفهومها الشامل، فالمجتمع الذي يتحلى أفراده بقيم تتناسب مع التنمية المستدامة، يكون قادرا على التطور من خلال تعزيز هذه القيم، أما المجتمع الذي يتحلى أفراده بقيم تعرقل مسار التنمية لا يمكنه الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الثقافة تؤثر في سلوك الفرد وتشكل شخصيته وتوجه قراراته في المجتمع الذي يعيش فيه، كما أن امتلاك الفرد لرأس مال ثقافي معرفي مهم في مجال المقاولاتية يمكن أن يجعله أكثر الأفراد استعدادا لإنشاء مقاولة في المستقبل، خاصة في ظل اقتصاد مبني على مبادئ العدالة والحوكمة، وذلك لأن ثقافة المقاولاتية تزداد في المجتمع كلما كانت هناك حوكمة مقاولاتية على مستوى الكلي للدولة حيث تساهم هذه الأخيرة في ترسيخ العدالة والشفافية للوصول إلى المعلومات والمعارف اللازمة الإنشاء المقاولات إلى جانب الانضباط، المسالة والمسؤولية الاجتماعية، وتغير السلوكيات من السلوك الاستهلاكي إلى المستوى الإنتاجي، وتمنح فرصا للأفراد حتى يبرزوا كفاءاتهم مع تقليص الوقت والتكلفة لتجسيد مقاولاتهم، وترسيخ ثقافة مشاركتهم كأطراف فاعلين ومقاولين مسؤولين في التنمية المستدامة.

يجب علينا جميعا (الأفراد الأسرة التعليم و التكوين، هيئات الدعم، جمعيات المجتمع المدني، الإعلام، الجمعيات المهنية، ...) كشركاء معنيين بالتنمية المقاولاتية المستدامة في الجزائر أن نساهم في ترسيخ مجموعة القيم التي تدعم نشر السلوك المقاولات والاستمرار في نشر ثقافة المقاولاتية في المجتمع، فبمرور الوقت وانطلاقا من تحقيق التراكمية يتم تحويل رأس المال الثقافي إلى رأس المال الاقتصادي، وينتقل الاستعداد لدى الأفراد لإنشاء المقاولات من حالة السلوك الجديد إلى حالة السلوك الطبيعي وذلك لأن الثقافة تنتقل من جيل لآخر وتتطور عبر الزمن.

بالنسبة لآفاق الدراسة، سمح النموذج المدروس في هذه الرسالة بدراسة جزء من الثقافة انطلاقا من توجهات الأفراد ونيتهم في انشاء المقاولات اعتمادا على مختلف المعايير والمحددات الفردية والبيئية التي توجه السلوك، والثقافة في شطرها الثاني انطلاقا من تجسيد هذه الأفكار وتطويرها على أرض الواقع تم تناول تطور انشائها من خلال معالجة مختلف الاحصائيات، أما تطور أو تغير هذه المعايير والمحددات الفردية والبيئية أثناء أو بعد تجسيد المقاولات فتتطلب دراسات لاحقة في المستقبل.

قائمة المراجع

1. المصادر والمراجع باللغة العربية.

أ- القوانين والمراسيم.

1. الجريدة الرسمية، القانون رقم 1-18 المؤرخ في 05 ديسمبر 2001، الموافق ل 30 رمضان 1422، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، الجزائر.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة الثانية، العدد 54، 10سبتمبر 2003.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.
4. المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.
5. المادة 11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2003.
6. المواد من 5 إلى 8، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.

ب- الكتب.

1. ج.د ن، ووزسيك، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة، البطالة مشكلة سياسية إقتصادية، منشورات قار يونس، 1997.
2. رمضان الدريبي وآخرون، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003.
3. سالم عرفان، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2011.
4. سعاد نايف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة- أبعاد الريادة-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
5. صالح حسين، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
6. عبد الجبار السالمي، إدارة النمو في المقاولة من مرحلة الولادة الى مرحلة التجديد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
7. فايزة جمعة أخرون، الريادة وادارة الاعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2010.
8. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
9. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
10. ماجد عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009.
11. مالكوم شالوف، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة عبد الباري طارق وأخرون، تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، الطبعة الأولى، 2009، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
12. ناصر المنصور، الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، 2003.

13. ناصر دادي عون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1998.
14. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ماجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
15. يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

ج- الأطروحات والمذكرات.

- أطروحات الدكتوراه.

1. أمينة رقراقي، كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص حوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017.
2. برجي شهرزاد، إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
3. حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016.
4. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولتية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

- مذكرات الماجستير.

1. دباح ندية، دراسة واقع المقاولتية في الجزائر وآفاقها، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
2. شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، منشورة سنة 2010/2009.
3. شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010.
4. شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
5. الطيف عبد الكريم، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر سنة2003/2002.
6. قويدري عبد الرحمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية أدرار-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بشار، الجزائر، 2012/2011.

د- المجلات والدوريات والملتقيات الوطنية.

1. أحمد طرطار وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: المقاولتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، وذلك يوم 2010/8/7/6.
2. برودي نعيمة، تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات تكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، الجزائر.
3. بسمان فيصل المحجوب، رؤية إستشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشأت الصغيرة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد03، 2003.
4. بلحرش عائشة، إتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية، مجلة دفاتر، تلمسان، العدد01، افريل2005.
5. بوهنة علي، سالمي عبد الجبار، المساهمة الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل، يوم دراسي: التكوين والتعليم وعلاقتهما بسوق العمل، جامعة تلمسان بالتعاون مع ملحقة مغنية، 27 يناير 2009.
6. توفيق خذري وأخرون، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات، واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 2013/05/06.
7. جامعة الدول العربية وأخرون، تفعيل الدور التنموي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إدارة العلاقات الإقتصادية، صندوق النقد العربي، 2013.
8. حسين رحيم، نظم الحاضنات الأعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، العدد02، 2003.
9. راغب شهرزاد وآخرون، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وأفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، وذلك يوم 9/8/أفريل2002.
10. سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003.
11. صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، الجزائر، 2004.
12. صندرة صابيي، محاضرات في إنشاء مؤسسة، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2015/2014.
13. عبد الحميد برحومة، واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق، جامعة بسكرة، 05/04/03/ماي 2011.
14. عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، دار الهدى للطباعة والنشر، عدد01، ديسمبر 2003.
15. علي عبد الله العرادي، ملف بِشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان والبحوث. 26 يناير2006.

16.عمر فرحاتي، إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى وطني، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، 7/6 ديسمبر 2017.

17.نصيب رجم، غربي نجوى، التأهيل التسويقي كمسار لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-2006/04/18.

18.يحياوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولتية: هل هي قضية ثقافة؟، التكوين وفرص العمل، جامعة بسكرة، أيام: 8/7/6/أفريل 2010.

2- المذكرات بالفرنسية.

1. Alasrag Hussein, Entrepreneurship and its Role in the Arab Development Under the Knowledge Economy, Munich personal repec archive, April 2010.
2. Ardic, O P, Mylenko, N., Sultane, V. Small and Medium Enterprises: A Cross-Country Analysis with a New Data Set, Policy Research Working Paper, WPS5538, 2011.
3. Gérard KOEN, De Nouvelles Théorie pour Gérer l'entreprise du XXIè siècle, Ed ECONOMICA, France, 1999.
4. OSEO, l'évolution des PME, la documentation Française, France, 2006.

الفهرس

العنـوان	الصفحة
الإهداء	
مقدمة	أ–ك
الفصل الأول: الإطار النظري للمقاولتية	
المبحث الأول: مفهوم المقاولتية.	13
المطلب الأول: تعريف المقاولتية.	13
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمقاولات.	15
المطلب الثالث: الإتجاهات النظرية لمفهوم المقاولات.	19
المطلب الرابع: معايير وخصائص تحديد المقاولات.	22
المبحث الثاني: المقاربات والمحددات للثقافة المقاولتية.	27
المطلب الأول: الثقافة المقاولتية من وجهة نظر اقتصادية.	27
المطلب الثاني: الثقافة المقاولتية من وجهة نظر سلوكية.	30
المطلب الثالث: الثقافة المقاولية من وجهة نظر تسييرية.	32
المبحث الثالث: دور المقاولات في التنمية الاقتصادية.	34
المطلب الأول: مفهوم عملية التنمية.	34
المطلب الثاني: دور المقاولات في سوق العمل.	35
المطلب الثالث: الأهمية الاجتماعية للمقاولات في التنمية الإقتصادية.	39
خلاصة الفصل الأول.	41

الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	44
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	44
المطلب الثاني: معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	46
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	48
المبحث الثاني: أهمية وخصائص والتحديات التي تواجه المؤسسات.	51
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	51
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	53
المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات.	55
المبحث الثالث: دعم ومرافقة المؤسسات في الجزائر.	57
المطلب الأول: حاضنات الأعمال كألية لمرافقة المقاولتية.	57
المطلب الثاني: أجهزة المرافقة في الجزائر.	59
المطلب الثالث: أجهزة دعم المقاولتية.	61
خاتمة الفصل الثاني	66

الفصل الثالث: واقع المقاولتية في الجزائر.	
المبحث الأول: التنمية والتنويع الاقتصادي للمقاولات في الجزائر.	69
المطلب الأول: تطور تعداد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	69
المطلب الثاني: دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	71
المطلب الثالث: إنتشار المقاولات الخاصة حسب قطاع النشاط.	77
المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	79
المطلب الأول: المرحلة الأولى (قبل سنة **1988**).	79
المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات بعد **1980**	81
المطلب الثالث: تطور المؤسسات في الجزائر (**2001–2020**)	85
المبحث الثالث: مشاكل المقاولات وأليات الدعم.	88
المطلب الأول: المشاكل التمويلية وسبل معالجتها.	88
المطلب الثاني: المشاكل الإدارية وأساليب تخفيفها.	93
المطلب الثالث: المشاكل التسويقية وطرق معالجتها.	95
خلاصة الفصل الثالث	97
خاتمة	99
قائمة المصادر والمراجع	104